



عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

ضيف العدد: محمد أجرار



يمكن أن يكون نظام سياسي فدرالي يشيده الفلاحون والعمال المنتصرون حلا لمعضلة بناء الدولة في المغرب

5 الطبقة العاملة والانتخابات

6 الممارسة السياسية والإعلامية بالمغرب

11 "الناتو" والدول المصنعة تتخذون خلف أمريكا في مواجهة ضد الصين وروسيا

12 النساء وبناء حزب الطبقة العاملة

الماركسية ودور جهاز الدولة في الصراع الطبقي

كلمة العدد: المؤسسات المخزنية ووهم كسب ثقة الشعب

الاستبداد إضافة إلى الفساد والريع عوامل تجعله عاجزا عن إنتاج نموذج تنموي حقيقي قادر على بناء الديمقراطية وتجاوز الأزمة الحالية وحالة فقدان الثقة؛ وسيبقى مقيدا بخدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة وفي مواجهة دائمة مع الطبقات والفئات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة؛ وسيظل يجمع ويحاكم ويطرده كل من تجرأ على الاحتجاج أو طرح مطلب ما. ولن تخرج سياسة النظام عن دائرة العداء للجماهير الشعبية مدافعة عن الاستغلال الرأسمالي مهما كانت وحشيته. وتأسيسا على ما سبق، يستحيل تغيير هذه الأوضاع بالاكتماء بالنضال من داخل المؤسسات؛ وتتضاف إلى هذه الاستحالة النظرية تجارب السيرورات الثورية في العالم العربي والمنطقة المغاربية التي اختارت طرقا ثورية مختلفة للتغيير.

أمام احتداد الصراع الطبقي في المجتمع وعجز البورجوازية عن إنجاز مهمتي التحرر والديمقراطية وتجاوز حالة فقدان الثقة، يفرض التاريخ على الطبقة النقيض، أي الطبقة العاملة، مهمة إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ذات الأفق الاشتراكي. ومن أجل النجاح في القيام بكل الأدوار والوظائف المنوطة بها تحتاج الطبقة العاملة إلى بناء أدوات التغيير الثوري وعلى رأسها حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين.

الدستورية، ولعل أبرزها مختلف المحطات الانتخابية التي يقاطعها أكثر من 80% من المغاربة، كتعبير عن غياب أي رهان لديهم عليها لتغيير أوضاعهم نحو الأحسن.

كان النظام المخزني يصر في السابق على طمس هذه الحقيقة، وسيضطره استفحال الأزمة إلى الاعتراف بفشل "النموذج التنموي الحالي" وصياغة "نموذج تنموي جديد" هاجسه فقدان الثقة في مؤسساته. وإذا كان يعترف بوجود " أزمة الثقة في الفعل العمومي وإزاء الدولة"، فإنه يحمل مسؤولية ذلك بشكل واضح وصريح للأحزاب السياسية ويعتبرها عناصر مقاومة للتغيير ومعيقة لرؤيته التنموية. ومن باب التغليب الخلط بين الأحزاب الداعمة لسياسة النظام والمشاركة في تنفيذها، والأحزاب التي تواجهها وتناضل من أجل بديل للاستبداد والفساد الحالي؛ وفي جميع الأحوال يبقى دور الأحزاب والحكومة والبرلمان شكليا لأن النظام المخزني هو صاحب القرار في جميع المجالات، وفقا لما يملئ عليه من طرف المؤسسات المالية الدولية والدول الامبريالية؛ وهو بذلك يتحمل المسؤولية الكاملة عن نتائج هذه السياسة وما ولدته من فقدان للثقة واتساع للفوارق وخيبة أمل عميقة لدى المغاربة، ومن تردي للخدمات العمومية وضعف النمو الاقتصادي وضعف الحس الأخلاقي وقيم النزاهة.

إن الطبيعة التبعية للنظام وطابع

تحول موضوع ثقة الشعب في المؤسسات الدستورية في الفترة الأخيرة إلى انشغال متواتر ومهيمن على باقي القضايا السياسية وخاصة لدى الكتلة الطبقية السائدة وجهاز دولتها، إذ أصبح هاجسا يورقها وسؤالا مركزيا يتطلب إجابة آنية. فما أسباب هذا الاهتمام؟ وهل النظام المخزني قادر على استرجاع الثقة المفقودة في مؤسساته؟ وهل من بديل لتجاوز الأزمة التي ترخي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؟

نظم بنك المغرب لقاء صحفيا رقميا يوم الثلاثاء 2021 لتقديم نتائج اجتماع المجلس الإداري للبنك للدورة الثانية من سنة 2021؛ غير أن ما أثار الانتباه في هذه الندوة تركيز والي بنك المغرب على فقدان ثقة المواطنين والمواطنات في المؤسسات الدستورية إذ قال " الناس لم تعد تثق فينا" وكرر ذلك بصيغ مختلفة في إجاباته، محملا مسؤولية ذلك للأحزاب؛ وبلغ به الانفعال إلى حد وصفها ب "الباكور والزعتر". إن ما وقع للسيد عبد اللطيف الجواهيري ليس حالة غضب فردية، ولا فلتة لسان غير محسوبة؛ إنه تعبير عن قلق عميق تعيشه كتلته الطبقية الحاكمة، وعن أزمته الخائفة، وعجزها عن التخفيف من حالة انعدام الثقة فيها التي أصبحت مسيطرة على باقي الطبقات والفئات.

لقد تواترت المناسبات التي يتأكد فيها فقدان ثقة الشعب في المؤسسات

الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بالمحمدية في لقاء تواصلية مع الكاتب الوطني

العشرات من الأسر محرومة من الحق في السكن اللائق.

2 - على المستوى الوطني :

تطبيع الدولة مع الكيان الصهيوني المحتل لأرض فلسطين
تهيئ الدولة لمسرحية الانتخابات الجماعية والبرلمانية



المزيد من ضرب حقوق المواطنة (الشغل، الصحة، التعليم،
الحق النقابي، الحق في التنظيم والاحتجاج...)

قمع الأصوات الحرة من صحفيين وسياسيين وحقوقيين
ونقابيين.

تحية للحضور الكريم.

نشكر الرفيق مصطفى براهمة، الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي، على تلبية دعوة الفرع وذلك من أجل توضيح بعض مواقف النهج من الواقع السياسي، والوضع الاجتماعي الراهنين.

نرحب بضيقاتنا الكريمت، وضيوفنا الكرام على الحضور من أجل الاضطلاع على بعض مواقف النهج الديمقراطي، واغناء هذا اللقاء بأرائكم.

نظم هذا اللقاء في ظروف خاصة من أهم سماتها :

1 - على مستوى منطقتي المحمدية وبنسليمان :

انعكاسات جائحة كورونا سلبيا على الجماهير الشعبية عامة وعلى الكادحين والكادحات خاصة، من عمال، و فلاحين صغار، وفراشة، و خادمات البيوت...

إغلاق بعض المعامل والنقص من عدد العمال والعاملات أو تخفيض ساعات العمل، رفض باطرونا معاملة أخرى تطبيق مدونة الشغل... غياب تدخل مندوبية الشغل والقضاء، وسلطات وزارة الداخلية من أجل فرض احترام حقوق العمال من طرف الباطرونا البرجوازية هجوم ناهبي الأراضي ومختلف المضاربين العقاريين على أراضي الفلاحين الصغار.

حرمان المواطنين والمواطنات من الحق في التطبيب المجاني، وحرمان الأطفال من المدرسة العمومية التي تتوفر فيها شروط التدريس الجيد...

استعدادات النهج الديمقراطي لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والذي سيعلم عن ميلاده في المؤتمر الخامس المقبل.

وبهذه المناسبة :

نهنت عائلة جبار وعائلة ولد بودا على المكاسب التي حققتها بفضل نضالهما، بفضل وقوف فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببنسليمان بجانبهما، وبفضل تضامن النهج الديمقراطي فرع المحمدية، وفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية والبرنوصي.

نهنت عائلة لمزوري على نزع حقهما في الاستفادة من بقع أرض، وذلك بفضل صمودهما، وبفضل تضامن النهج الديمقراطي (محليا، جهويا ووطنيا) والجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

نعتبر عن تضامنا مع عاملات وعمال معامل كورفينيك، الجلد، بيمو، شركة سامير، شركة بيمو... ومع كل ضحايا الهشاشة، والفقر، بعمالة المحمدية، و باقليم بنسليمان.

نعتبر عن تضامنا مع الفلاحين/ت في البداية من أجل مطالبهم المشروعة: الماء، الكهرباء، المستوصفات، المدارس، توفير العلف والحبوب بأثمان معقولة... ونحیی نقاباتهم على رأسها الرفيقة امينة بوراس.

كلنا من أجل حياة كريمة

معاونة عمال/ت ومستخدمين/ت شركة fedaso

حفيظ يزوغ

توقف التوصل بالاجور من طرف الشركة المذكورة أعلاه مند دجنبر 2020 وفي حين تم التوصل بمبالغ مالية بالعملة الأجنبية من طرف شركة أخرى اسمها **extra technologie** والتي توقفت بدورها مند مارس 2021.

يصل عدد عمال الشركة 320 عامل ومستخدم ويوجد داخل المعتصم 120 عامل ومستخدم.

اما العمال الآخرين تم استقبالهم لابرار عقود عمل جديدة مع شركة أخرى شريطة التخلي عن الاقدمية.

قمنا هذا المساء 25 يونيو 2021 بزيارة المعتصم لتتفاجأ بقرار افراغ الشركة من العمال وجميع مستلزمات العمل لصالح شركة أخرى اسمها **Immo**.

رغم هذا القرار لا زال العمال متشبثين بالاعتصام داخل مقر الشركة سنواكم بالقرار في آخر المقال.

في الأخير نعلن ما يلي:

= تضامننا المبدئي واللامشروط مع نضالات الجماهير الشعبية وفي مقدمتهم ضحايا الطرد التعسفي من العمل.

= ندين بشدة الطرد الذي تعرضوا له عمال شركة **fedaso** = نطالب من جميع القوى الحية التضامن والوقوف بجانب المطرودين.

= نطالب من الطبقة العاملة خلق اداتها الاساسية للتحرر والتحرير من الاستغلال.

عاشت الطبقة العاملة وعموم الكادحين

معاونات العمال قبل الطرد.

= غياب المسؤول الإداري عن الشركة

= غموض الوضعية المالية والقانونية للشركة

يتابع النهج الديمقراطي/حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ عن كذب اعتصام عمال/ت ومستخدمين/ت شركة **fedaso** مع المبيت الليلي منذ 19 ماي 2021 داخل الشركة المذكورة أعلاه الموجودة بشارع ابن الخطيب رقم 28 طريق



= توقف الاستفادة من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخدمات التغطية الصحية التكميلية رغم الاقتطاعات

ابموزار فاس. جاء هذا الاعتصام المفتوح ضمن الصبغ النضالية اليومية الذي يقررها العمال والمستخدمين على الطرد التعسفي من العمل.

لا بد من المقاومة الشعبية

معاناة الباعة المتجولين مستمرة...

بين تيزنيت وتيط مليل مسافات طويلة...
وقد أصدرت "لجنة الفراشة والباعة المتجولين
عن شبكة تقاطع للحقوق الشغلية بالدار
البيضاء" بيانا جاء فيه:

"إذ نعلن تضامنا التام مع الرفيق ياسين
الحميني في مطالبه العادلة والمشروعة نطالب
باطلاق سراحه وسراح كافة المعتقلين السياسيين
ببلادنا ومعتقلي الاحتجاجات الاجتماعي".

كذلك الامر بالنسبة للبائع المتجول عبد الإله
اهلي حيث مرة أخرى يتم التحرش به ويحتجز
رفقة صاحبه فتحي الحسين من طرف السلطات
المحلية بمفوضية الأمن بمديونة أثناء بيعه
للدلاح بدون أي سبب يذكر رغم أن الطرقات كما
يتابع الجميع مملوءة بباعة يعرضون سلعهم.

جدير بالإشارة انه سبق توصل للجنة
المحلية لاقليم مديونة والنواحي عن الجمعية
المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي بشكاية من
السيد عبد الإله اهلي والذي يشتغل بمنطقة
مديونة كبائع متجول للفاكهة والذي تستهدفه
السلطات المحلية خاصة بعد تكوينه لمكتب
نقابي تابع للاتحاد المغربي للشغل في 2015 والذي
عملت هذه السلطات بأقصى جهدها لتشتيته،
وأثناء إحدى مرات البيع الذي يقوم بها المشتكي
تم حجز ميزانه للمرة الثانية والاعتداء عليه
بالمقاطعة وضربه ضربا عنيفا حددت مدة عجزه
في 28 يوما.

بين تيزنيت وتيط مليل مسافات طويلة...
وقد أصدرت "لجنة الفراشة والباعة المتجولين
عن شبكة تقاطع للحقوق الشغلية بالدار
البيضاء" بيانا جاء فيه:



المناضل...
معاونة الرفيق ياسين الحميني البائع المتجول
والذي تعرفه عدة مدن مغربية وسجونها
بالأخص والمستشار عن التنسيقية الوطنية
للباعة المتجولين وتجار الرصيف والتي تشكلت
بمدينة بني ملال في 2014 حيث تم اعتقاله
اليوم عند بدء اعتصامه امام عمالة تيزنيت.

ياسين كانت كل مطالبه استرجاع عربته
التي صودرت منه قبل عامين من طرف السلطات
وترخيص لاستغلال الملك الجماعي لبيع
البابوش ، كما جاء هذا الاعتصام احتجاجا
على المضايقات التي تتعرض له عائلته حسب

الدار البيضاء

محنة عامل في مخبزة عصرية

بكافة مستحقاتهم من أجرة العطلة
السنوية وتعويضات العمل فترات أطول
وواجبات الأعياد وكذا واجبات الصندوق
الوطني للضمان الاجتماعي".

الحسين لم يوقع وثيقة الإسهاد
والاعتراف وينتظر أن يمكنه الباطرون من
اجر 8 سنوات عطلة سنوية ومن أقدميته

الحسين امنصور جاء شابا إلى البيضاء
من منطقة امزميز بمراكش وظن انه
بعمله في مخبزة عصرية بمرس السلطان
سيتمكن من ضمان مستقبله ومستقبل
أبناءه ويعلمهم ويقتني لهم سكنا و...و...
لكن ما وقع له ولغيره من العمال
بالمخبرة لم يكن في الحسبان. فأجورهم



التي وصلت من سنوات ل15 في المائة..
عاد امنصور وأسرته إلى امزميز ومازال
بين الحين والحين يسافر إليها ويكتري
بيتا مع مجموعة من العمال في انتظار
بلوغه سن التقاعد ليعود إلى بلدته
و"كانك يا بوزيد ماغزيت".

الشهرية لم تتجاوز قدرا معلوما لا يسد
الرمق ولا يمكن من الكراء ولا من تعليم
الأبناء..
عديد من العمال والعاملات معه
تم إجبارهم على التوقيع على إسهاد
واعتراف من لدن المشغل مفاده "توصلهم

بني تجيت

إلى أحرار بني تجيت وتالسينت وبوعنان

للوصول والفوز مرة أخرى بالمناصب
التي احتلوها سابقا. كيف يعقل
أن يعود مرة أخرى ولم يترك فيها
إلا مرارة الحياة وهشاشة الفقر
-وها نحن اليوم نراه يعود دون
حياء من النافذة تحت مظلة أخرى
يستنجد بأبناء الأحرار الغيورين
الذين قادوا مظاهرات واحتجاجات
ونضموا مسيرات وصمدوا ضد العنف
والإعتقال، هم أبناء لا يباعون
ولا يشترون، يشربون ماء ويأكلون
خبزا ولا يركعون للذل والهون
والاحتقار.

فطوبى لهؤلاء الأحرار الذين
يكتبون بالقلم ويناضلون باللسان
من أجل كرامة المنطقة ككل ومحاربة
الذئاب المفترسة. وأخيرا أقول
كن مناضلا من أجل الحق وجاور
من يخاف الله وحاور من يحترمك
واحذر من يخذلك وشاور من يجبك
وصاحب من يخاف عليك وعش معززا
مكرما."

من أحد أبناء بني تجيت
الغيورين، وهذا بعد هرولة العديد
من الانتهازيين نحو المنطقة ، لم
يسبق لهم أن ساهموا في نضالات
جماهير المنطقة ضد التهميش
والإقصاء والاعتقال.

تحياتي لأحرار وحرائر بني
تجيت، تالسينت، بوعنان... لا
يظهر الانتهازيون إلا في مناسبات
المسرحيات الانتخابية أو في مهمات
مخزنية هدفها إفشال مقاومة
السكانة.

كتب إز. لحسن:
"إلى أحرار بني تجيت وتالسينت
وبوعنان.

لقد سمعنا وقرأنا عبر مواقع
التواصل الاجتماعي بزيارة بعض
الأشخاص (برلمانيين سابقين)
خلال الأسبوع الماضي إلى المنطقة
لكسب عقول وعطف وفقر السكانة

لا مكاسب خارج النضال

التضامن الميداني الذي وجدته الضحايا عند
النهج الديمقراطي ، فرع المحمدية، وعند فرعي
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية
والبرنوصي... فقد اضطرت وزارة الداخلية المكلفة

بعد معارك وبأشكال مختلفة: شكايات،
اعتصامات، تظاهرات... عائلتا الفقيدين، العاملين
الزراعيين، جبار وولد بودا تحققان مكاسب في
معركتهما المشروعة من أجل الأرض.



فعليا بالأراضي "المسترجعة"، إلى الدخول في
القضيتين لتعترف بعدالة مطالب العائلتين
و"سمحت" لهم باستغلال الأراضي التي حاول
البعض نهبها بدون حق.

وهكذا يبقى النضال أنجع طريق لنزع الحقوق
وفرض مكاسب.

وللتذكير، فقد تم اعتقال الرفيقة مينة جبار،
وحكم عليها مرة بثلاثة أشهر نافذة ، ومرة بستة
أشهر نافذة وهناك ملف في انتظار، كما تم اعتقال
فاطنة أرملة ولد بودا وقضت شهر في السجن...

بفضل تثبيت الورثة بحقهم في الأرض التي
يستغلونها لسنوات، وبفضل دعم الجمعية
المغربية لحقوق الإنسان فرع بنسليمان، وبفضل

المحمدية 20 يونيو 2021: لقاء تواصل مع بعض ضحايا الباطرونا و ناهبي الأراضي

مؤسسات الدولة (السلطات المحلية، القضاء...)، من ضمنهم "منتخبون"، وكبار أطر الدولة...

تواصل الرفيق براهيمة مع الضحايا يصادف هرولة العديد من الانتهازيين نحو "مقاعد" الجماعات والبرلمان المسيرين ب"تليكومند télécommande" وزارة الداخلية.

"التنافس" بين مرشحي المسرحية يتم في حلبة حددت الدولة حدودها. يتحكم داخل "حلبة المصارعة" أعوان السلطة، المال، المسجد.

الفائز الأخير من اختصاص المخزن لما يخدم اختياراته الإستراتيجية وذلك انطلاقا من:

• متطلبات الظرفية السياسية محليا جهويا، وعالميا
• "نصائح الأصدقاء" (فرنسا، الولايات المتحدة الأميركية...).

- إملاءات المؤسسات المالية الأمبريالية

فهل المخزن في حاجة إلى "البجدي" مقزم، خصوصا وأن الإسلام السياسي المخزن أدى خدمات مهمة تنفيذيا للتعليمات: الإجهاز على التعليم العمومي، على الصحة العمومية، على مكاسب الأجراء، على قطاع الطاقة... التطبيع مع الكيان الصهيوني، مباركة القمع المنهج (الصحفيين)، الحركات الاجتماعية، التصبيح على الإطارات المعارضة: سياسية نقابية حقوقية...؟

في المعامل، بالتهميش والإقصاء الذي تعاني منه ساكنة الكاريانات ومختلف الدواوير، كالحجرمان من السكن اللائق، وغياب المرافق الأساسية: الماء الكهربائي، المدرسة العمومية



الجيدة، المستوصفات...
كما يعاني فلاحي وفلاحات البادية من بطش ناهبي الأراضي ومختلف المضاربين العقاريين المدعمن من طرف

في إطار الأنشطة التي ينظمها فرع النهج الديمقراطي في أفق الإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين"، وفي إطار توضيح مواقف النهج من ما يعرفه الصراع

الطبقي بالمغرب، تم تنظيم لقاء تواصليا أطره الكاتب الوطني، الرفيق مصطفى براهيمة.
تتميز عمالة المحمدية وإقليم بنسليمان بهشاشة الشغل

حول منطقة بوجراد (جماعة بوعنان)

عبد الصادق بنعزوزي

للمستوى الإحصائي كتبت له بعض الكلمات ليقرأها فتعثر بشدة، كتبت له حروفا منفصلة فقرأها... سألته عن مشكلته فأجاب "نحن لم نقرأ جيدا بقصر بوجراد، إنني أعرف الحروف منفصلة عن بعضها، لكنني لا أستطيع قراءتها وهي مشكّلة في كلمة واحدة!"

هم هكذا جل هؤلاء التلاميذ، سواء الذين انتقلوا نحو الإحصائي أو الذين مازالوا يدرسون في المدرسة الابتدائية، ثلاثة منهم يقطعون... ممتطين حميرهم ومتحصنين بكلابهم... قرابة سبعة كيلومترات، وأزيد من سبعة تلاميذ آخرين يقطعون قرابة العشرة كيلومترات. وقد طالب أبائهم مرارا وتكرارا السلطات بتوفير النقل لأبنائهم أو بناء أقسام جديدة لإنهاء معاناة هؤلاء الأطفال، و تلقوا في كل مرة دزينة من الوعود التي أثبتت الأيام كذبها، شخصيا حضرت بمعية هؤلاء السكان لحوارين مع قيادة بوعنان لازلنا لم نر من وعودها شيئا، علما أن قصر بوجراد يعتبر المداشر الأكثر تهميشا بين مداشر هذه الجماعة، فلا بصمة للدولة هنا سوى قسمين اثنين يبعدان عن جل التلاميذ بأميال طويلة.

وللتذكير، فقصر بوجراد يوجد بالجماعة الترابية لبلدة بوعنان حيث تنهب شركة "كومبار" معدن البارتين منذ 1978 بلا حسيب ولا رقيب دون أن تكلف نفسها أو تكلفها الدولة بالمساهمة في النهوض بأوضاع قصور الجماعة التي تعتبر رغم غناها من أفقر جماعات إقليم فحيج الأكثر فقرا بين الأقاليم المغربية، ويحتل البارتين الرتبة الثانية بعد الفوسفاط في صادرات المغرب، لكن تحتضن المناطق المنتجة له أفقر ساكنة المغرب.

للحلاظة: الصورة الثالثة لتضامن ساكنة بوجراد مع أمهات معتقلي بلدة بني تجيت المحاصرات تحت قنطرة الوادي.

إعادة إنتاج نفس علاقة الإنتاج القائمة منذ القدم.

الطفل في الصورة أسفله، قضى ست سنوات في هذه الحنة، ولأنني اشتغل في مكان يتوسط هذه المسافة التي تفصل منزله عن المدرسة، فهو يقف عندي رفقة أخته للاستراحة



وشرب الماء. قبل أيام قلت له موسيا "لا تقلق فأنت ستنتهي دراستك هذه السنة هنا وستذهب للداخلية ببلدة بوعنان ولن يفصل بينك وبين القسم سوى دقائق معدودة". لكن الطفل أجابني بكل حسرة فقال "بل ينتظرنني عام آخر هنا فانا لن أنجح هذه السنة... إننا لم ندرس جيدا، فالطريق طويلة ومتعبة من جهة، ومن جهة ثانية شهد الموسم الماضي والحالي إضرابات كثيرة زادت الطين بلة، ثم إن أبائنا، من جهة ثالثة، كثيرا ما يأمرونا بالتغيب بسبب العواصف ومخافة أن تفصل بيننا وبينهم الوديان التي تقطع الطريق غير المعبدة إذا ما سقط المطر...."

طفل آخر من الذين نجحوا السنة الماضية وانتقلوا

عندما تقدم الحمير والكلاب ماعجزت عن تقديمه الدول والحكومات والبرلمان والمجالس والجماعات والولاية والعمال والقواد...

فعالي الحمار في الصورة أسفله ضمن لتلاميذ قصر بوجراد حق التنقل نحو المدرسة التي تبعد عنهم قرابة السبع كيلومترات، والكلبان المحترمان برفقته يوفران الأمن لهؤلاء التلاميذ طيلة الطريق الموحشة التي يقطعها أطفال صغار ليصلوا في غاية الإنهاك للصف الدراسي.

نعم لقد مر عام دراسي آخر، كواحد وعشرين عاما مضوا قبله، وهؤلاء التلاميذ يقطعون هذه المسافة على الحمير التي تتقدمها كلابهم ليصلوا نحو المدرسة، ولا يزال أبائهم ينتظرون طوال هذه السنوات يوما تتحقق فيه وعود القيادة أو الجماعة أو البرلمانيين الذين يزورونهم كل خمس سنوات ويؤكدون لهم أن مشكل هؤلاء الأطفال سيكون النقطة الأولى في جدول الأعمال إذا كنا نحن من ربح النزال. لم تتحقق الوعود، ولم تلتفت أية جهة لهؤلاء الأطفال ليظلوا في خطر دائم من جهة، وبعيدين كل البعد عن شروط التحصيل العلمي من جهة ثانية. فالإرهاق الذي يصيب الأطفال جراء الطريق الطويلة التي تفرض عليهم الانطلاق قبل الفجر وفي البرد القارس شتاء وفي الشمس الحارقة صيفا، يقف حاجزا منيعا بينهم وبين الفهم والاستيعاب.

وهذا ما يفسر عزوف أطفال هذه البلدة عن الدراسة بمجرد وصول السلك الإحصائي أو قبل ذلك، فلن تجد تلميذا واحدا درس هنا وبلغ السلك الثانوي أو الجامعة) ما عدا تلميذان أحدهما لم يحصل على البكالوريا فذهب للجيش، وآخر حصل عليها ولم يتوفق في الجامعة فعاد أدرجه للبادية) ... وكل الذين تدرسوا من قبل هنا عادوا لحياة الرعي والزراعة وما تقتضيه الحياة البدوية من مهام يقتسمونها مع آبائهم تحقيقا لرغبة هذا النظام في إنتاج و

رسالة الصمود من بنسليمان

محمد متلوف

بالسجون ظلما. زادهم قوة وإصرارا على الصمود واقتنعوا بدعم من النهج الديمقراطي أن "ملا يؤخذ بالنضال يؤخذ بمزيد من النضال" ولكن بقناعة ضرورة المؤازرة والدعم من الإطار ليس ككل إطار بل إطار أعطى شهداء ومعتقلين سياسيين يدوب مصالحة الطبقة العاملة وعموم الكادحين من طلبة ومعتقلين وعمال وفلاحين بكل أنحاء البلاد.

وللأمانة والتاريخ فان حزب النهج الديمقراطي هو من يقود ويؤازر احتجاجات المواطنين والمواطنات سواء من عبر منظمة "إلى الأمام" إبان أواسط الستينيات أو من خلال مساهمة مناضليه ومناضلاته سنة 1979 في تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وحتى من داخل الإطارات النقابية والتنسيقيات والشبكات وطنيا وقاريا وعالميا وحركة 20 فبراير دون ادني أهداف وصولية أو انتخابية، وإنما اقتناعا من مناضليه ومناضلاته بان لا بديل عن المقاومة الجماهيرية الشعبية لإسقاط الفساد والاستبداد من أجل مغرب الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، كما انه كحزب سياسي يؤدي ضريبة اصطفاؤه إلى جانب قضايا وهموم الشعب مما يترجمه حجم المكاسب التي حققها للمتضررين وكذلك الكم الهائل من المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي من الحزب ومتابعة مجموعة من مناضليه ومناضلاته بالكثير من المواقع في حالة سراح بسبب فضحهم للمفاتيح الفساد والاستبداد ووقوفهم إلى جانب الجماهير الشعبية.

المطالب العادلة والمشروعة بمختلف أنحاء المغرب لم تجد سوى النهج الديمقراطي لمؤازرتها والوقوف إلى جانبها سواء



كحزب سياسي أو من داخل الإطارات التي يناضل من داخلها ويتحمل بها المسؤولية كجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهنا لا بد من الوقوف على نضالات النهج الديمقراطي بالجمهورية وكذلك الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بكل من بنسليمان والبرنوصي والحمدية، والقطاع النسائي للنهج الديمقراطي ونقابة الفلاحين بالحمدية... الخ، إلى جانب عائلة الفلاحة الكادحة مينة جبار وعائلة ورثة ابراهيم ولد بودا منذ سنين إلى أن حققوا جزءا من حقوقهم في مواجهة مافيا العقار بإقليم بنسليمان، بعدما قضاوا شهورا

صح من قال: "من لا تنظم له لا قوة له" و"بالوحدة والصمود الحقوق ستعود".

خرجت العديد من الحركات الاحتجاجية العفوية منها والمؤطرة بمختلف الأقاليم والعمالات بل وحتى المداشر والقرى النائية للمطالبة بحقوق بديهيّة، من المفروض تحقيقها للمحتجين والمحتجات دون أن تبج حناجرهم وحناجرهن عبر مجموعة من الاحتجاجات بكل الأشكال، ولتجنبهم وتجنبيهن القمع والاعتقال الناتج عن نهج اقتصاد الربيع ونظام الامتيازات والتوزيع غير العادل للثروات، عوض تمكينهم وتمكينهن من الحقوق العادلة والمشروعة، وفي غياب إطارات حزبية ونقابية وجمعية جماهيرية وتقدمية كفيلا بتأطير المواطنين والمواطنات في مطالبهم العادلة والمشروعة، وتبني ملفاتهم وملفاتهن في مواجهة مافيا الفساد والعقار والحكرة والظلم، لم تجد هذه الجماهير الشعبية المستضعفة سوى حزب النهج الديمقراطي وبعض القوى الحية لتبني ملفاتهم وتأطيرها وتأطيرهن، مما ساهم بشكل جلي في تكوينهم وتكوينهن، وأصبحوا يشكلون قوة احتجاجية رغم المحاولات الفاشلة من طرف أعداء الديمقراطية وحقوق الإنسان في اختراقها وتشهيتها لامتناس غصبها وتضيقها عبر مجرد وعود تذبذب في عسل الكلام. قبيل كل لعبة انتخابية المستغلة عبر التاريخ المتاجرة بهموم وقضايا الجماهير الشعبية وهي سبب كل المآسي.

ومما ينبغي الوقوف عليه أن مختلف الاحتجاجات ذات

الطبقة العاملة والانتخابات

ع. ازوكاغ

المعادية لمصالح الكادحين، ومصالح كل المهمشين والمضطهدين. إن المشاركة في الانتخابات المغشوشة التي تشكل في الواقع عملية نصب واحتيال على الجماهير مرفوضة مبدئيا ومنبوذة أخلاقية.

لقد قاطع النهج الديمقراطي، وعن حق، مختلف الانتخابات السابقة، لأن هذه الانتخابات لا تهم إلا الدولة ومختلف السماسرة، وبعض المتوهمين (عن حسن النية) بإمكانية تغيير الأوضاع من داخل المؤسسات "المنتخبة" الفاقدة أصلا للشرعية الشعبية. فالنهج الديمقراطي، الحامل لهموم الكادحين، لم إلى حد الآن عن الإغراءات المخزنية، ولم يسقط في مستنقع الانتهازية والوصولية. إن الحق في التعليم العلمي المجاني لأبناء ولبنات الشعب، والحق في التطبيب المجاني للمرضى، والحق في الشغل للبالغين وللبالغات سن العمل خارج الرشوة والمحسوبية و"المعارف"، وخارج الوسائط المشبوهة، وخارج الابتزاز، والحق في التنظيم السياسي والنقابي والجمعوي، والحق في التعبير والتظاهر... كلها حقوق تنتزع بالنضال والكفاح الجماهيري، الواعي والمنظم.

لا يمكن للديمقراطيين الحقيقيين، لقوى التغيير، أن يطعنوا يطعن من الخلف الجماهير الشعبية التي تظاهرت وتظاهرت في مختلف أرجاء المغرب، في طار حركة 20 فبراير أو خارجها، من أجل إسقاط الاستبداد، من أجل الديمقراطية الحقيقية، من أجل الكرامة...

بطبيعة الحال، المشاركة أو المقاطعة ليست بمبدأ قار. الموقف من انتخابات معينة مرتبط بالجواب على السؤال الآتي: ماذا ستجني الجماهير الشعبية من تلك الانتخابات؟ في إطار موازن القوة الحالية، تبقى المشاركة في الانتخابات المخزنية مجرد عملية بيع أو هام لتلك الجماهير. فلندم أوفياء لشهداء الحركة الثورية المغربية عامة، ولشهداء منظمة "إلى الأمام"، وحركة 20 فبراير خاصة.

الولاية والعمال وتحت رحمة البشوات والقواد، وسجناء ابتزاز الشرطة والدرك الذين يورطونهم في ملفات الرشوة، والعهارة، والمتاجرة في الممنوعات... الخ

وقد رأينا في السنوات الأخيرة كيف تلتجى الجماهير إلى تعيين ممثلها خارج "المنتخبين" لطرح مشاكلها مع الجهات المعنية (سيدي افني، سكورة - بولمان، بني ملال، تنغير، خنيفرة، الحسيمة، بني تجيت، تالسينت، بوعرفة، الأحياء الشعبية...)، كما تلتجى إلى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وإلى لجن التنسيق المناهضة لارتفاع الأسعار للنضال من أجل حياة كريمة (بوعرفة، العرائش، الحمدية، الحسيمة، صفرو، ميسور...)

إن الانتخابات البرلمانية والجماعية بالمغرب لم ترق بعد إلى مستوى الديمقراطية البرجوازية، إنها مجرد مسرحيات يحاول من خلالها الحكم المغربي تزيين وجهه البشع أمام الرأي العام الخارجي، إنها عمليات تضليلية تقوم بها الدولة المغربية ومختلف السماسرة السياسيين و"أصحاب" الشكاير" لإيهام الجماهير الشعبية بإمكانية تحسين الأوضاع دون اللجوء إلى المقاومة من أجل التغيير الجذري.

إن البرلمان والمجالس "المنتخبة" والدولة والباطرونا وملاك الأراض الكبار والمضاربين العقاريين ومختلف الانتهازيين في واد، والجماهير الشعبية في واد آخره

لا مكان للعمال وللعمالات، ولكل الكادحين داخل هذه المجالس المسوخة.

الخلاصة:

ماذا يمكن أن يريجه الكادحون من المشاركة في مثل هذه الانتخابات؟ لا شيء.

إن المشاركة في مثل هذه الانتخابات تعني تركية التزوير وإعطاء الصلاحية للعديد من السماسرة والصوص والمستغلين لنهب خيرات الوطن، وتشجيع الدولة المخزنية في سياستها

يشكل تشييد الديمقراطية المبنية على الاقتراع العام الحر، ولو بشكلها البرجوازي، تقدما هاما في تاريخ الإنسانية. وقد تمكنت الطبقة العاملة في العديد من البلدان الرأسمالية، وبفضل نضالاتها وضغوطاتها، أن تفرض على البرلمانات سن بعض القوانين المتقدمة (مثل قانون الشغل)، وهذا ما يفسر مساهمة الكادحين في الانتخابات التي تجري في تلك البلدان.

فما هي الوضعية في المغرب؟

تتميز مختلف التجارب الانتخابية التي عرفها المغرب منذ 1962 بالظواهر الآتية:

- لقد جرت كلها في إطار دساتير غير ديمقراطية..
- لقد جرت على أساس لوائح مغشوشة تستعملها وزارة الداخلية للتحكم في النتائج.
- يتم تقديم مساعدات مالية من الخزينة العامة للأحزاب التي تقبل المشاركة في انتخابات غير نزيهة وبعيدة كل البعد عن الديمقراطية.
- تدعم السلطة المرشحين المطيعين.
- يتم تزوير نتائج الانتخابات بشكل مباشر أو غير مباشر.
- يحتكر الملك على مستوى القمة كل الصلاحية الأساسية ويتحكم في مختلف السلط، ومن طرف الولاية، والعمال على المستوى الإقليمي، ويتم كل هذا على حساب صلاحيات "المنتخبين". فالمنتخبون بعيدون كل البعد عن هموم الجماهير الشعبية عامة، وعن هموم العمال والعمالات خاصة. ففانق الشيء لا يعطيه.
- في غياب استقلال السلطة التشريعية عن الجهات النافذة، يبقى البرلمان جهازا ذليلا للمخزن يعمل حسب توجيهات القصر، وناديا للوصلين و" لرجال الأعمال"، وللملاكين العقاريين، وللمختلف السماسرة والمضاربين.
- وفي غياب استقلال المجالس الجماعية عن أجهزة وزارة الداخلية، تبقى هذه المجالس صورية، تشتغل حسب توجيهات

الممارسة السياسية والإعلامية بالمغرب على ضوء أزمة المغرب مع إسبانيا وألمانيا

حسن جعفاري

استغل أزمة الشباب المغربي ومنهم القاصرين خاصة بعد إغلاق الحدود مع سبتة ومليلية تحت مبرر محاربة التهريب ودفعهم إلى الهجرة غير النظامية للضغط على إسبانيا لتحقيق مكاسب سياسية، ثم نرى دراسة معمقة لأسباب وجذور هذه الأزمة وكذلك مع ألمانيا وربطها بالتغيرات الجيوستراتيجية ومنها محاولة تموقع القوى الكبرى بإفريقيا، الصين، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، إيران إضافة إلى بريطانيا والاتحاد الأوروبي. إن الممارسة السياسية لا تتم بالمواقف العامة، بل تستند على المعطيات الآنية التي يجب حسن استغلالها وفق ما يخدم مشروعنا السياسي، فالوضوح في المواقف السياسية واتخاذها في لحظتها هو الذي يعطي المصدقية للإطار السياسي ويحدد مدى حنكته في التعامل مع الأزمات، كما أن الممارسة السياسية ومن خلالها الإعلامية لا تتم بالشماتة أو بمنطق "عدو عدوي صديقي" فهذا يدخل في إطار الأطروحة الانقسامية، أما الأطروحة الماركسية فهي تستند إلى كون السياسة هي التعبير المكثف للاقتصاد وبالتالي تحديد التناقضات وترتيبها من أجل تحديد مداخل التأثير فيها حتى تتطور إلى مستوى أرقى وهكذا يحصل التراكم، أما العموميات فلن تنتج أي تراكم عدو الرضى على الذات، فإذا كنا نلوم اليساريين بأنهم أصحاب الجملة الثورية فإننا نحن أصحاب المواقف الجاهزة، فالسياسة الحقيقية هي سياسة الحقيقة كما قال الشهيد المهدي بنبركة، فالسياسة تتطلب الشجاعة والرؤية الثاقبة للقيادة. فلينين عندما قال "خطوتان إلى الوراء من أجل خطوة إلى الأمام" لم يكن قراره بالسهل، لكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أملت، ولم ينقص ذلك من قيمة الرفيق لينين ولا تم التشكيك في رؤيته للثورة البلشفية بل اعتبر ذلك حنكة. كما أنه نتيجة الحرب الأهلية الروسية بعد الثورة البلشفية الجينية دفعته إلى التقارب مع ألمانيا التي تم إذلالها من خلال معاهدة فرساي، هكذا تم توقيع اتفاقية توقيف العمليات القتالية بينهما في 3 مارس 1918 وبدأت العلاقات الاقتصادية بينهما والتي تضاءلت عام 1933 بعد وصول أدولف هتلر إلى الحكم سنة 1933، لكن سرعان ما ارتفعت وبلغت ذروتها سنة 1939 باتفاق مولوتوف. ريبنتروب حتى 22 يونيو 1941 بعد اجتياح الجيش الألماني للأراضي السوفياتية. وحتى بيان الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي بتاريخ 13 يونيو لم يتناول هذا الموضوع واكتفى فقط بتسجيل فشل النظام في تدبير السياسة الخارجية وانعكاساته على الكادحين والعمال المهاجرين وتطالب بتحرير سبتة ومليلية والجزر الشمالية معتبرة التحرير شأن الشعب المغربي، دون تحديد مكان فشل السياسة الخارجية للنظام والبدائل الممكنة بما يخدم مصالح الجماهير الكادحة ويجعل موازين القوى لصالحها. كما ندد البيان بإجراء المناورات العسكرية الأمريكية في الصحراء الغربية، فإذا كان موقفا كنهج ديمقراطي هو مناهضة الإمبريالية العالمية، فهذا لا يعفي القيادة الوطنية من تحديد تناقضاتها سواء الاستراتيجية أو الثانوية وما هي الأقل إضرارا بمصالح المغرب، خاصة وأن قوتين عظيمتين كالصين وروسيا عقدتا اتفاقا بينهما بالتعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي وساهموا في إنشاء مجموعة "البريكس" لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فما بالكم بدولة تابعة كالمغرب؟

إن الاكتفاء بالتنديد والرفض لن يطور من تكوين المناضلات والمناضلين ولن يساهم في لف أوسع الجماهير الكادحة حول تنظيمنا، لذلك لا بد من بذل مجهودات كبيرة حتى نكون في مستوى كل لحظة سياسية.

هذا الأسلوب الهجومي؟ وما هي الخلفيات الحقيقية وراء ممارسات كل من ألمانيا وإسبانيا التي تحاول المس بمصالح المغرب؟ وما هي الخلفيات الاقتصادية والجيوستراتيجية وراء كل هذه المناورات؟ تكلم بعض القضايا التي كنت أتمنى قراءتها في التحليل أو سماعها لدى المحللين المغاربة بمختلف تلاوينهم حتى يستطيع المتتبع تكوين رأيا خاصا عن الصراع الدائر بالمنطقة ويميز بين رؤى مختلف الفاعلين. فالأحزاب المندمجة في البنية المخزنية وإعلامها والإعلام الرسمي لم تستطع إنتاج خطاب علمي يستند إلى معطيات قانونية أو اقتصادية أو سياسية وجيوستراتيجية للدفاع عن ممارسات المخزن وخرجاته، بل حتى لجنتي الخارجية



والدفاع في مجلسي البرلمان والمستشارين لم تجتمعا لتناقشا الأزمة من مختلف جوانبها واستدعاء وزير الخارجية لاستفساره... بل كل ما فعله هو التظليل للقرارات المخزنية واعتبار كل مبادرة منه انتصارا وتعبيرا عن قوة المغرب وما إلى ذلك من خطابات لم تعد تقنع حتى أصحابها مما يجعل هذه القوى عالة حتى على المخزن نفسه لكونها لا تمتلك مقومات دعمه.

أما القسم الثاني فيتكون من القوى الوطنية والديمقراطية التي تؤمن بإطروحة المخزن حول الصحراء لكن تربط ربح رهان الوحدة الترابية بالبناء الديمقراطي، هذه القوى كذلك لم تحدد طبيعة التناقضات القائمة بمعطيات دقيقة وآفاق الصراع القائم، بل توارت إلى الوراء كأنها غير معنية بهذه الأزمة، فباستثناء بعض الأساتذة الجامعيين الذين يدافعون على الطرح الرسمي لكن بالاستناد إلى بعض المعطيات المتناثرة حول تفرعات الأزمة، فإن هذه التنظيمات ربما تحاول تقديم شهادة حسن سيرتها للنظام خاصة مع اقتراب الانتخابات التي تراهن عليها وبالتالي طبقوا مقولة "كم من حاجة قضيناها بتركها" أما القسم الثالث فيمكن تقسيمه إلى قسمين: العدل والإحسان، كونه أكبر تنظيم إسلامي مناهض للمخزن والنهج الديمقراطي وباقي المجموعات الماركسية فالعدل والإحسان لم تصدر ولو بيانا في الموضوع أو دراسة عكس ما تقوم به حول القضية الفلسطينية وهي محقة في ذلك، غير أن مثل هذه الممارسة تفرض علينا طرح تساؤلات من قبيل العلاقة بين الوطن والأمة وبين الوطنية والقومية أو بين الوطنية والأممية، فالهدف من هذه التساؤلات ليس الدفاع عن الطروحات المخزنية وممارساته وإنما لفهم كل توجه ولرؤيته لطبيعة الصراع القائم وكيفية الفعل فيه بما يخدم مصالح عموم الجماهير الشعبية.

أما النهج الديمقراطي وباقي المكونات الماركسية، فهي لا تخرج عن هذا الواقع، فباستثناء إدانة المخزن الذي

تتأسس العلاقات الدولية على المصالح المشتركة وعلى موازين القوى وحسن استغلال الإمكانيات التي تتوفر عليها كل دولة وموقعها الجيوستراتيجي وعلى الظروف السياسية والاقتصادية في كل مرحلة ومعرفة استغلال التناقضات بين الدول. فليست هناك صداقة دائمة أو عداوة دائمة وإنما المصالح هي وحدها الدائمة، في هذا الإطار برزت إلى العموم أزمة بين المغرب وألمانيا ثم بين المغرب وإسبانيا التي عرفت حدة أكبر، فليس الهدف من هذا المقال تحليل الأسباب الحقيقية وراء الأزمة القائمة بين المغرب وألمانيا وحدودها وآفاق العلاقات السياسية بين الدولتين أو الوقوف عند الأسباب الحقيقية والكمينة بين المغرب وإسبانيا خاصة

وأن هذه الأخيرة هي التي كانت مستعمرة لمنطقة الصحراء ولا زالت لمدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية لأن مثل هذا العمل يتطلب متخصصين في مختلف المجالات سواء القانونية أو الاقتصادية أو التوقعات الجيوستراتيجية لكل دولة إلى غير ذلك من المعطيات التي تتطلب فرق عمل، لكن الهدف هو الوقوف عند ممارسة مختلف الفاعلين السياسيين والإعلاميين مع هذه الأحداث التي لا تقل أهمية عن باقي القضايا الموجودة في الساحة السياسية الوطنية.

بداية لا بد من التأكيد على أن النظام المغربي هو نظام استبدادي لا ديمقراطي لا شعبي خادم للإمبريالية العالمية والصهيونية، غير أن هذا لا يعفي القوى الحية والتقدمية من تحديد طبيعة التناقضات القائمة، انطلاقا من التحليل الملموس للواقع الملموس وترتيبها في إطار علاقة جدلية بين عملية التحرر الوطني والبناء الديمقراطي في أفق القضاء على الاستغلال وبناء المجتمع الاشتراكي بالنسبة للقوى الاشتراكية.

إن الممارسة السياسية والإعلامية بالمغرب انقسمت إلى ثلاثة أقسام رئيسية، كلها تبين عجز القوى السياسية على التفاعل الآني مع الأحداث السياسية، بل فقرها وعقم تفكيرها وهذا ما يفسر في نظري الانتصارات التي حققها النظام المخزني وتحكمه في الحقل السياسي.

فالنظام القائم بدأ يلجأ منذ أكثر من سنة إلى أسلوب أردوغان في التعامل مع مجموعة القضايا، خاصة قضية الصحراء، حيث يطالب دول الاتحاد الأوروبي الخروج من المنطقة الرمادية والتعبير الصريح لدوله عن مواقفها عوض الاختباء وراء موقف "نحن مع الحل الأممي واستمرار المفاوضات..." خاصة بعد اعتراف ترامب بمغربية الصحراء والتطبيع مع الكيان الصهيوني وربما سيتم نقل القاعدة العسكرية الأمريكية المتواجدة بإسبانيا إلى جنوب المغرب، فهل النظام المغربي يمتلك أوراقا جد مهمة جعلته يلجأ إلى

الماركسية: الدولة جهاز قمعي للحفاظ على مصالح طبقية في مواجهة طبقات معارضة

كثير الحديث عن جهاز الدولة، ودوره في الصراع الطبقي. هناك من يعتقد أن الدولة بمختلف مؤسساتها فوق الطبقات، وأنها يمكن أن تكون محايدة في الصراعات الدائرة. يدفع هذا الاعتقاد العديد من القوى المعارضة (في حالة المغرب مثلاً) إلى تبرير مساهمتها/تورطها في العديد من الأحداث (الانتخابات...)، وتدافع عن ممارسات منافية لواقع الصراع الطبقي: السلم الاجتماعي، المقاوله المواطنة، الإجماع الوطني... و لتعرية بعض خلفيات هذا المنظر لدور الدولة كبنية فوقية للصراع الطبقي، اختارت جريدة النهج الديمقراطي موضوع "الماركسية و الدولة" كملف لهذا العدد .

دولة الاستعمار الجديد تأكيد للمقولة الماركسية للدولة

مرتضى العبيدي (تونس)

وما أن استغرد الشق البورقبي بالسلطة السياسية حتى تم تقنين الديكتاتورية نصاً وممارسات (سن ترسانة من القوانين السالبة للحريات الفردية والجماعية، الرئاسة مدى الحياة) في مخالفة صارخة لمنطوق دستور 1959 الذي لم يحف حبره بعد. وتم إلغاء تعدد الأحزاب واحتكر الحزب الدستوري الحياة السياسية وبسط نفوذه المطلق على الحياة العامة بالبلاد ووضع يده على المنظمات الجماهيرية التي جعل منها أجهزة مكملة له (اتحاد الشغل، اتحاد الفلاحين،

والاتفاقيات و جلب الرساميل المكرسة للتبعية بمختلف أشكالها الاقتصادية والثقافية والعسكرية والتي تقف حجر عثرة أمام تطور مستقل لتونس. (قانون إبريل 1972 الخاص بالمؤسسات المصدرة كليا، اتفاقية الشريك المتميز مع الاتحاد الأوروبي 1995، اتفاقية الأليكا في السنوات الأخيرة الخ...)

• أما على الصعيد الخارجي، فإن نشاط الدبلوماسية التونسية انخرط دوما ضمن الإستراتيجية الدبلوماسية

"الدولة الحديثة هي التنظيم الذي تمنحه الطبقة الرأسمالية لنفسها للحفاظ على نمط الإنتاج الرأسمالي في مواجهة هجمات العمال والرأسماليين الفرديين. والدولة الحديثة، مهما كان شكلها، هي في الأساس آلة رأسمالية، دولة للرأسماليين، للرأسمالي الجماعي المثالي"

فريدريك إنجلز ، Antidühring

تزرخ الأدبيات الماركسية الكلاسيكية بالتحاليل المتعلقة بمفهوم الدولة. وإن لم يخصص كارل ماركس كتاباً منفرداً للتطرق لهذا المفهوم، فقد تضمنت عديد نصوصه إشارات عميقة للدولة البورجوازية تعريفاً ونقداً ومآلها التاريخي ألا وهو الاضمحلال. وقد تضمنت كتاباته التي واكبت أحداث عصره وخاصة منها ثورات القرن التاسع عشر وعلى رأسها كومونة باريس المجيدة مادة كافية اعتمادها أسلافه لصياغة وتطوير مفهوم للدولة من وجهة نظر الماركسية. ولنا في كتاب لينين "الدولة والثورة" (1917)، وعنوانه الفرعي "العقيدة الماركسية للدولة ومهام البروليتاريا في الثورة" أبرز مثال على ذلك. ويبقى كتاب فريدريك إنجلز المنشور سنة 1884 تحت عنوان "أصل العائلة والملكية الفردية والدولة"، المرجع الذي لا غنى عنه لتبيين وجهة نظر الماركسية من الدولة في تاريخيتها. ولعل المفهوم الماركسي للدولة يبقى أحد المفاهيم الأكثر عرضة للتشويه لا فقط من خارج المنظومة الماركسية وهو أمر طبيعي، بل من داخلها كذلك. وقد أشار لينين إلى ذلك في كتابه المذكور وخصص جزءاً منه للرد على من أسماهم بمنظري الإصلاحية الاشتراكية الديمقراطية وعلى رأسهم زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني في بدايات القرن الماضي كارل كاوتسكي (1854-1938).

لكن هل أن المقولات الماركسية للدولة لا تنطبق إلا على حالة الدولة البورجوازية كما عرفتها أوروبا في العصرين الحديث والمعاصر، كما يزعم البعض، أو هل بالإمكان الاستئناس بها لتوصيف جهاز الدولة القائمة في بلداننا لفهم طبيعتها وشكلها/أشكالها؟ من هذه الزاوية بالذات، سنحاول التطرق لموضوع الدولة في تونس، وتحديد ما يسمى بـ "دولة الاستقلال" لفهم كنهها وتحديد طبيعتها وشكلها.

في كتابه "الدولة والثورة"، يعرف لينين الدولة بكونها جهازاً طبقياً وهيئة ممارسة هيمنة طبقة ما عن طبقة أو طبقات أخرى. فهي أداة الطبقة المسيطرة اقتصادياً في المجتمع تستعمله لاستكمال سيطرتها السياسية على الطبقات الأخرى. فهل تخرج الحالة التونسية عن هذا التعريف؟

إن المتفحص لمجمل السياسات التي اتبعتها هذه الأخيرة يلاحظ أن مختلف الإجراءات ذات الطابع القانوني والمالي والجبائي التي اتخذتها وتخذها، كانت تتجه باستمرار إلى دعم مختلف شرائح البورجوازية الكبيرة. أما على المستوى السياسي، فإنها توجهت منذ نشأتها إلى اضهاد مختلف الطبقات والفئات الشعبية بما فيها البورجوازية الصغيرة التي يزعم بعض المحللين أنها تتقاسم مع البورجوازية الكبيرة الهيمنة المذكورة، وخاصة منهم الفلاحين والحرفيين والموظفين الصغار. وقد كرست دولة الاستعمار الجديد في تونس في سياستها الداخلية والخارجية نهجاً معادياً للوطن: - فعلى الصعيد الداخلي، تمثل دورها في الحفاظ على التبعية الاستعمارية الجديدة وتعميقها باستمرار بواسطة سن القوانين وخلق الهياكل والأطر وإبرام المعاهدات



اتحاد الباطرونا، اتحاد المرأة)، ولم يسمح بتشكيل المنظمات المستقلة، بل إن تجرؤ بعض المواطنين خاصة من الشباب الجامعي على ممارسة حقهم في التعبير والتنظيم أدى إلى سلسلة من المحاكمات السياسية لم تنته خلال حكمي بورقبي وبن علي.

إن الشكل الديكتاتوري للدولة التونسية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الطبقة المهيمنة في المجتمع. فالبورجوازية الكبيرة العميلة للامبريالية تلجأ لهذا الشكل بهدف صيانة مصالحها ومصالح الاحتكارات الامبريالية واستغلال الطبقات الكادحة استغلالاً وحشياً، ونهب ثروات البلاد نهبا فظيماً. والملاحظ أن الشكل الديكتاتوري هو السمة العامة لأنظمة الحكم في المستعمرات الجديدة، ويرجع ذلك إلى أن القاعدة المادية للديمقراطية البورجوازية في هذه البلدان ضعيفة وهامش المناورة لديها محدود. يقول لينين: "في مجتمع يقوم على سلطة المال، بينما يعرف حفنة قليلة من الأثرياء كيف يكونوا طفيليين، لا يمكن أن تكون هناك "حرية" فعلية وحقيقية".

وما أشرنا إليه عن الحالة التونسية يمكن سحبه على مجمل البلدان الحائرة على "استقلالها" في خمسينات وستينات القرن الماضي، إذ نحن نعاين إلى حد اليوم مدى صلف ووقاحة الامبرياليين الفرنسيين مثلاً في التدخل المباشر بما فيه عسكرياً في عديد الدول الإفريقية التي كانت من مستعمراتها القديمة. هذا ما حدث ويحدث اليوم في بلدان مثل مالي وتشاد وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وبنين. وهو ما يفند بشكل قطعي مقولة "الاستقلال" بخصوص هذه البلدان، ويكشف الطبيعة الاستعمارية الجديدة للدول القائمة فيها والتي لا تعدو أن تكون سوى أجهزة طبقية لحماية مصالح أسياها الامبرياليين وعملانهم المحليين.

للبلدان الامبريالية الغربية، وتشهد على ذلك معظم مواقفها من القضايا الدولية ماضياً وحاضراً (قضية فيتنام وكوريا في ستينات القرن الماضي، والقضية الفلسطينية ماضياً وحاضراً...)

فالتبعية الاقتصادية لا يمكنها أن تثمر غير التبعية السياسية، ومن دون استقلال اقتصادي لا يمكن الحديث عن استقلال سياسي، فهما مستويان لا يمكن عزلهما عن بعضهما. إذ أن الاستعمار الجديد ليس ظاهرة اقتصادية فحسب، ولكنه علاقة متشعبة فيها الاقتصادي والثقافي والسياسي، والاستعمار الجديد يخضع البلدان الواقعة تحت هيمنته على جميع هذه المستويات. وهو ما يفند أطروحات التيارات الانتهازية التي تعتبر أن تونس وغيرها من البلدان المهيم عليها قد حققت استقلالها السياسي بمجرد أنها أمضت على بروتوكولات تقر ذلك. وأنها لم تعد في حاجة إلا إلى الاستقلال الاقتصادي. وقد مرت اليوم ما يزيد عن ستة عقود منذ حصول هذه البلدان على استقلالها السياسي المزعوم، ولم تتقدم أي منها باتجاه الاستقلال الاقتصادي، بل العكس هو الذي حصل ويحصل، إذ أن التبعية لهذه القوة الامبريالية أو تلك يتعمق يوماً بعد يوم.

ثم أن الطابع الديكتاتوري لهذه الدول يؤكد هو الآخر المقولة الماركسية التي تعتبر الدولة جهازاً طبقياً له موقعه من الصراع الطبقي، أي أنها جهاز سيطرة الطبقة المهيمنة اقتصادياً على بقية الطبقات. ففي تونس أقيمت "دولة الاستقلال" على القمع الدموي الذي كاد يؤدي بالبلاد إلى حرب أهلية بين الإخوة الأعداء، الطامح كل منهم إلى الانفراد بالسلطة، ونعني هنا الصراع اليوسفي البورقبي سنوات 1955 - 1957 وما تلاها من أحداث (اغتيال صالح بن يوسف سنة 1961، محاولة الانقلاب على بورقبي، ديسمبر 1962).

الدولة والتمثيلية الشعبية

على فقير

- وجود الدستور كأسى قانون: يتم انتخاب مجلس تأسيسي يهيئ مشروع دستور يعرض على الشعب لمناقشته واغناقه قبل الاستفتاء العام الحر والنزيه.
- المساواة بين جميع المواطنين (رجال ونساء بعد صراع مرير) في الحقوق والواجبات.
- ينتخب رئيس الدولة (رئيس الجمهورية...) من طرف الشعب عبر الاقتراع العام.
- ينتخب أعضاء البرلمان (أو الجمعية العمومية...) بشكل حر ونزيه.
- يعين الوزير الأول (أو رئيس الحكومة) من داخل الأغلبية البرلمانية.
- يختار الوزير الأول وزراء حكومته
- من مهام البرلمان، مراقبة ومحاسبة الحكومة ورئيس الدولة
- استقلال السلط الثلاثة واحدة عن الأخرى: السلطة التشريعية (البرلمان)، السلطة التنفيذية (الحكومة)، والسلطة القضائية (العدالة بشكل عام).
- والملاحظ أن هذه المبادئ قد تختلف وتتغير من بلد إلى آخر، وقد تتناقض معها الممارسة الفعلية.

المشروع الاشتراكي

لقد شكلت الجمهورية البرجوازية في تاريخ الإنسانية، ثورة تقدمية مهمة نظرا لما كانت تعاني منه الجماهير الكادحة في ظل النظام الملكي الاستبدادي؛ وإذا كانت الديمقراطية البرجوازية تركز بالأساس على مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، وعلى الاقتراع العام كأسلوب لاختيار القادة السياسيين، فإن هذه الديمقراطية لم ترق بعد إلى مستوى تحرير الإنسانية من الاستغلال والاستلاب والقضاء على الطبقات الاجتماعية.

- أ - المستوى السبالي: أصبح البرلمان إطارا للتوافق بين مختلف الفئات البرجوازية على حساب مصالح الكادحين.
- ب - المستوى الاقتصادي: تضام استغلال قوة العمل، وتقوت البرجوازية الاحتكارية، وتم تهميش فئات شعبية واسعة، وانتشر الفقر والبؤس...
- ن - المستوى الدولي: لقد تفضت ظاهرة الاستعمار المباشر والغير المباشر، حيث أنتجت الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية، الامبريالية التي عانت ولا تزال تعاني منها مختلف الشعوب، واشعال حروبا مدمرة...

لقد صاحب بروز الرأسمالية ظهور تناقض جديد في المجتمع: التناقض بين البرجوازية الرأسمالية التي لا يهتمها إلا "الاستثمار" من أجل الربح وتراكم الثروات، والطبقة العاملة التي تنتج خيرات الوطن ولا تستفيد منها بشكل كافي؛ وهذا ما يفسر مقاومة الكادحين للاستغلال، وظهور تيارات فكرية جديدة وفي مقدمتها الفكر الاشتراكي الماركسي، وقد لعبت هذه التيارات دورا أساسيا في نقد النظام الرأسمالي وفي الدعوة إلى ضرورة تجاوزه على طريق بناء نظام جديد، نظام يسهر على تسييره الكادحون/المنتجون ومختلف المبدعون، وهذا النظام لا يمكن أن يكون إلا اشتراكيًا، ينعهد فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتنعهد فيه الطبقات الاجتماعية، وتسود فيه العدالة بمفهومها الحقيقي.

- يمكن تلخيص بعض المبادئ الاشتراكية في النقاط الآتية:
- الهدف الأساسي للاقتصاد هو تلبية حاجيات السكان وليس الربح.
- القضاء على احتكار وسائل الإنتاج من طرف الأقلية، وبالتالي القضاء على الاستغلال الطبقي.
- ضرورة تحكم المنتجون/الكادحون في وسائل الإنتاج، في عملية الإنتاج وفي التوزيع العادل للثروة.
- تشييد "جمهورية"/سلطة مجالس الكادحين.

الإقطاعية، وتبقى قراراته غير قابلة للنقاش، وهو غير قابل للمسائلة كيفما كانت ممارساته ومسلكيته، ويشكل أفراد المجتمع قطيعا من الرعايا فقط.

الدولة البرجوازية

في ظل نمط الإنتاج الإقطاعي، وفي ظل نظامه السياسي الملكي، تطورت المبادلات التجارية، وازدهرت الصناعة (ارتبطت سيوررة هذا الازدهار بالاكتشافات والاختراعات والابتكارات العلمية والتقنية الهائلة). لقد



اكتسحت الرأسمالية، أي نمط الإنتاج الجديد، الكثير من المجتمعات. يعتمد نمط الإنتاج الرأسمالي على العمل المأجور مما أفرز بشكل واضح طبقتين اجتماعيتين جديدتين: البرجوازية الرأسمالية التي تحتكر أهم وسائل الإنتاج من جهة، والطبقة العاملة من جهة ثانية، وتتكون هذه الأخيرة من الذين يضطرون إلى بيع قوة عملهم لضمان الاستمرار في الحياة رغم الهشاشة...

إن التوسع الحضري، وارتفاع نسبة سكان المدن، والتطور السريع للرأسمالية (بفضل تراكم فائض القيمة الناتج عن استغلال العمال من طرف البرجوازيين الرأسماليين)، وبروز ظاهرة الهجرة القروية (الهروب من بطش الإقطاعيين والبحث عن العمل المأجور)، لقد دعمت كل هذه العوامل مكانة البرجوازية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وشكلت الأسس المادية لازدهار ثقافة "الأنوار" بأوروبا، لكن، سياسيا، بقيت البرجوازية بعيدة عن الحكم.

في إطار مناهضة هيمنة الإقطاع، ظهرت إلى الوجود عدة تيارات فكرية متحررة نسبيا من الفكر الخرافي. لقد همت هذه الحركة مختلف مجالات الفكر: الثقافة، الاقتصاد، السياسة... وساعدها في ذلك التطور العلمي والتقني الذي صاحب جدليا نمو الرأسمالية.

في هذا الواقع الجديد، طرح المفكرون البرجوازيون الليبراليون ضرورة القضاء على الدولة الإقطاعية (وعلى الملكية كنظام سياسي) وتشبيد الدولة العصرية (الجمهورية). وهكذا تمكنت البرجوازية الصاعدة في العديد من البلدان من تجنيد وقيادة مختلف الطبقات الشعبية، باسم الديمقراطية المبنية على الحرية والمساواة أمام القانون... للإطاحة بالنظام الإقطاعي.

ورغم أن بعض هذه البلدان احتفظت بالملكية (مثل إنجلترا)، إلا أن هذا النظام بقي شكليا فقط (مثل الديكور)، لأن السيادة الفعلية أصبحت بأيادي المنتخبين. إن القضاء على الإقطاع هو نتاج سيوررة ثورية طويلة استغرقت عدة قرون، تمكنت خلالها البرجوازية من قيادة مختلف الطبقات الشعبية، ووحدت نضالاتها حول شعارات مثل: الديمقراطية (الشعب يحكم نفسه بنفسه)، الجمعية العمومية (أو البرلمان) المنتخبة، المساواة بين المواطنين أمام القانون، التضامن الاجتماعي، حرية المبادرة، حرية المعتقد، العلمانية...

ترتكز الجمهورية البرجوازية بشكل عام على المبادئ الآتية:

الإنسان كائن اجتماعي منذ القدم. كان يعيش في مجموعات صغيرة قبل أن تتطور هذه الأخيرة إلى قبائل ثم إلى دول. كلما تطورت علاقاته مع الطبيعة في إطار الصراع من أجل الحياة، تطورت كذلك العلاقات بين أفراد المجموعة (قسمة العمل، توزيع المنتج...)؛ ومع تكاثر المجموعات وازدياد عدد الأفراد، ومع محدودية الثروات الطبيعية التي يمكن أن يتحكم فيها الإنسان آنذاك بالعمل اليدوي (الصيد والرعي والفلاحة) نظرا لمستوى تكوينه الفكري البدائي المتخلف، ظهرت الملكية الفردية (للأرض ولأدوات الصيد في البداية)، وبدأت تظهر تناقضات داخل المجموعة، نتج عنها بروز فئات اجتماعية ذات مصالح متناقضة، تطورت فيما بعد إلى طبقات اجتماعية على مستوى أوسع.

في هذا المستوى من تطور البشرية، اتضحت ضرورة تنظيم العلاقات داخل المجموعة وداخل القبيلة وداخل الدولة، ثم العلاقات بين المجموعات، وبين القبائل ثم بين الدول؛ والهدف من هذا التنظيم (الذي سيصبح فيما بعد مضبوطا بقوانين تلزم نظريا الجميع)، هو الحد من الصراعات بين الطبقات الاجتماعية والفئات المكونة لهذه الطبقات، هذه الصراعات التي تجد تفسيرها في التناقضات الموجودة بين مصالح الطبقات التي احتكرت وسائل الإنتاج (مثل الأسياد، ثم الإقطاعيون، ثم الرأسماليون) والطبقات المضطهدة والمحرومة (العبيد، ثم "الأقنان"، ثم العمال).

من التنظيمات البدائية إلى جهاز الدولة

نظرا للأعداد المحدودة لأفراد المجموعة البدائية، ولأفراد القبيلة من بعد، فإن أغلب الأمور/المشاكل كانت تناقش وتحسم داخل تجمعات عامة وعمومية.

لقد تطورت المجموعة البدائية، ثم القبيلة إلى مجتمع كبير (لعبت فيه الحروب والغزوات التوسعية دورا حاسما)، وتولد عن هذا التوسع فئات من الأفراد انقطعوا عن العمل المنتج وتخصصوا في تدبير "الشأن العام": احتراق الحرب، تحصيل الضرائب، فض النزاعات، ضمان "الأمن العام"... وهكذا ظهر وتطور جهاز الدولة ومختلف شرائح الموظفين، وأصبحت الدولة بمختلف أجهزتها والمؤسسات المرتبطة بها "تنوب" عن المواطنين وعن المواطنين في حل أهم القضايا المطروحة.

إن الدولة لم تكن في يوم من الأيام جهازا محايدا في الصراعات الطبقيّة. لقد كانت ولا تزال تخدم بالأساس مصالح الطبقات السائدة التي تحتكر وسائل الإنتاج (العمال...) وشروط الإنتاج (الأراضي...). قد انفردت الجهات المتحكمة في أجهزة الدولة وفي مختلف المؤسسات المرتبطة بها بسن وفرض القوانين التي تنظم مختلف العلاقات داخل المجتمع، هذه القوانين التي تستجيب أساسا لمصالح الأقوياء.

من الدولة الإقطاعية إلى الدولة البرجوازية

يتميز النظام الإقطاعي والأنظمة المشابهة له، باحتكار الأرض من طرف الأقلية (الإقطاعيون/النبلاء/الأسياد...) وامتلاكها كذلك للأغلبية (الأقنان، الفلاحون بدون أرض...)، وبجانب هاتين الطبقتين الأساسيتين توجد فئات أخرى تعيش من التجارة، والصناعة اليدوية، ومن بعض الأنشطة الأخرى؛ ويوجد على رأس هذا الهرم الاجتماعي شخص واحد (الملك) الذي يعتبر هو صاحب الأرض ومن عليها.

لقد واكبت الملكية نمط الإنتاج الإقطاعي والأنظمة المشابهة له كنظام سياسي، وأصبح الحكم وراثيا ينتقل من الأب إلى الابن، وأصبحت الدولة، المرتكزة على الإقطاعيين ومليشياتهم الإرهابية، جهازا يتكلف بقمع تمردات الطبقات الشعبية (الأقنان، الحرفيين، التجار...) وجمع الضرائب والدفاع عن الوطن وغزو الشعوب الأخرى... يحتكر الملك (أو الامبراطور) جميع السلط في الدولة

الديمقراطية والسلطة والسيادة

تغامي تي

الظرفية... الخ

2 - مرجعية شعار " من سلطة و سيادة الرأس مال، إلى سلطة و سيادة العمل، مروراً بمرحلة سلطة و سيادة الشعب". فخلافاً

(البروليتاريا الرثة)، من الطلبة و التلاميذ... الخ.

التناقض بين الطرفين تناقض عدائي/ تناحري. لا يمكن ضمان مصالح طرف بدون المساس بمصالح الطرف الآخر.



للمرجعية السابقة، فهي مرجعية إيديولوجية - سياسية.

في المجتمع الذي يسود فيه نمط الإنتاج الرأسمالي (حالة مغرب اليوم)، فطرنا التناقض الأساسي يتشكل من الرأس مال/ البرجوازية الرأسمالية من جهة، ومن قوة العمال/ الطبقة العاملة من جهة ثانية. وحل التناقض يتم عبر الثورة الاشتراكية: "اجتماعية"/ socialisation/ مختلف وسائل الإنتاج و سيادة سلطة المنتجين و مختلف المبدعين.

وكلتا المهمتين، التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي، والتغيير الاشتراكي، تقنيا شبه مستحيل في غياب أدوات التغيير من أحزاب، جهات، نقابات، جمعيات... الخ

ولضمان استمرارية سيرورة التغيير، هناك ضرورة بناء التنظيمات الخاصة بالطبقة العاملة التي تنتج خيرات هذا الوطن وهي محرومة من ثمار عملها، فهي الطبقة المؤهلة تاريخياً للذهاب في مسيرتها الثورية نحو مجتمع تنتفي فيه الطبقات وبالتالي ينتفي فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. في مقدمة هذه التنظيمات، حزبها الثوري المتشعب بنظيرتها الثورية، والقائد الفعلي للجهة السياسية المناهض للاستبداد الطبقي. وهذه هي المهمة المركزية للقوى ذات مرجعية الطبقة العاملة، المرجعية الماركسية.

خلاصة

فرغم الألقعة، والماكياج "التزييني"، فإن كل خطاب/موقف سياسي، يحمل في طياته بسمات طبقية، ولا توجد الدولة فوق الطبقات كحكم. الدولة جهاز في خدمة الطبقة السائدة، جهاز يشغل ب " تليكموند" télécommande المخزن.

إن الأحزاب والنقابات ومختلف المؤسسات الأخرى، كمكونات البنية الفوقية، تبقى في آخر المطاف انعكاساً بشكل أو بآخر لمكونات البنية التحتية.

جهاز الدولة، جهاز طبقي يسهر على مصالح الطرف السائد، ويعمل من أجل إعادة إنتاج العلاقات السائدة وذلك عبر المدرسة، عبر المسجد، عبر مختلف وسائل الإعلام، وخصوصاً بواسطة القمع. فتاريخ المغرب المعاصر أحسن شاهد عن ما أقوله: السياسة التعليمية، خطب الجمعة، الخطاب الوحيد الجانبي في الإعلام الرسمي، القمع الدموي (الريف 1958/59، مارس 65، أولاد خليفة 70، مارس 73، يونيو 81، يناير 84، دجنبر 90... الخ، زيادة على الإعدامات، الاختطافات... الخ).

يمكن للمؤسسة الملكية أن تتدخل و "تفرض" على الكتلة الطبقية السائدة بعض التنازلات الثانوية للحفاظ على الجوهرة.

ينحصر دور البرلمان، ومختلف المؤسسات "المنتخبة"، والمعينة (المجلس الوطني لحقوق الإنسان...)، في تزكية الاختيارات الاستراتيجية في مختلف الميادين للكتلة الطبقية السائدة عامة، و للمؤسسة الملكية خاصة.

مختلف المؤسسات التي تتحكم في الوضع الراهن فاقدة للشرعية الشعبية، زيادة على كون المؤسسات "المنتخبة" فاقدة دستوريا لأهم الصلاحيات التشريعية والتنفيذية.

لا يمكن في إطار الصراع الطبقي، في إطار النضال من أجل حل هذا التناقض الرئيسي، من أجل تغيير موازين القوة، من أجل استبدال "سلطة و سيادة الكتلة الطبقية السائدة" ب"سلطة و سيادة الشعب"، الاعتماد فقط على طبقة معينة، ولا أن ينفرد معبر سياسي واحد لانجاز مهمة التغيير المنشود.

فلكل طبقات الشعب دورها، وبالتالي فلكل التعبيرات السياسية الشعبية دور كذلك، بغض النظر عن المرجعية الفكرية الخاصة بكل تنظيم. وهذا لا ينفي الصراع الفكري حول البدائل، حول استراتيجيات التغيير، حول التكتيكات

يشكل ما تعرفه الساحة الوطنية من مناوشات، و "تجاذبات"، وصراعات، بمناسبة "انتخابات" 2021، مظهراً من مظاهر الصراع الطبقي، لكن لا يجب أن يحجب علينا هذا المظهر نضالات مختلف المحرومين والمضطهدين عبر التراب الوطني (المعطلين، العمال، ضحايا ناهبي الأراضي، الفراشة، المحرومين من الماء الصالح للشرب، من المستشفى، من المدرسة...)، هذه النضالات التي تعكس عمق التناقضات الطبقيّة ومظهراً من مظاهر الصراع الطبقي "الصافي".

في هذا الواقع السياسي-الاجتماعي، أتناول باقتضاب مفهوم الديمقراطية في ديناميتها التاريخية و الدولة كجهاز طبقي مهمتها الأساسية الحفاظ ولو بالقوة و الحديد على هيمنة البقاع السائدة من الرأس ماليين، و ملاكي الأراضي الكبار و مختلف الفئات المستفيدة من الواقع الراهن.

المنطلق

الديمقراطية الحقيقية تتلخص في شعار "السلطة للشعب، والسيادة للشعب"، أضيف: "السلطة للشعب، والسيادة للشعب في أفق: السلطة والسيادة للمنتجين و لمختلف المبدعين".

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية خارج السلطة/الحكم والسيادة

1 - مرجعية شعار "السلطة للشعب، و السيادة للشعب" لا لغيره، مرجعية سياسية.

1 - ما معنى الشعب؟ الشعب مصطلح تاريخي نسبي، يحدده التناقض الرئيسي.

2 - ما هو التناقض الرئيسي الذي يحرك الصراع الطبقي بالمغرب في المرحلة التاريخية الراهنة؟

هو ذلك التناقض التناحري/العدائي الموجود بين الشعب بمختلف طبقاته (الطبقات الشعبية) من جهة، والكتلة الطبقية السائدة المدعمة من طرف الامبريالية والمعسكر الرجعي العالمي من جهة ثانية.

- تتكون الكتلة الطبقية السائدة أساساً من البرجوازية الكبيرة بمختلف شرائحها/fractions: الصناعية، المالية، التجارية... من ملاكي الأراضي الكبار، من البرجوازية البيروقراطية المكونة أساساً من كبار الضباط، من أطر الدولة بمختلف وزاراتها بمن فيهم المئات من الولاة و العمال، و "الكتاب العامون" المتقاعدون، من مختلف مديري المؤسسات الاقتصادية والمالية العمومية (أمثال المجمع الشريف للفوسفاط، ...)، من المضاربين العقاريين، من بارونات المخدرات و تجار الجنس... الخ.

تشكل المؤسسة الملكية الأسمت التي تقوي بنيان هذه الكتلة الطبقية ... الخ

يشكل "المنتخبون" المحليون، ومختلف الفئات التي تستفيد من اقتصاد الريع، والامتيازات (agrément الخ...) وقيادات الأحزاب والنقابات، والجمعيات الملكية دعامة اجتماعية-سياسية للكتلة الطبقية السائدة وامتدادات المخزن في مختلف مناطق المغرب، وهذا بغض النظر عن وضعيتها الاجتماعية المتواضعة بالنسبة للعديد من الحالات.

= يتكون الشعب من مختلف الطبقات الكادحة التي تعتمد على قوة عملها (البشري أو الذهني) للعيش: الطبقة العاملة، البرجوازية الصغيرة (متقنة وغير متقنة)، أشباه البروليتاريا (الملايين التي تعيش في الهشاشة، الفراشة، المياومون...)، من مختلف شرائح المعطلين، والمهمشين

الدولة المخزنية: التكون والتطور، وإشكالية البديل التاريخي

حسن صعيب

الأصلي، وضمن تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري مقابل الإبقاء على "نمو التخلف" ديمومة الاستبداد والقمع " في البلد "التابع" في مسلسل تاريخي موحد الحلقات غير قابل "للتفكك" و"الانحلال".

إن الربط الجدلي بين مفهوم "المخزن" بالمعنى المشار إليه سابقاً، ومفهوم "الإمبريالية" كما هو جاري تطبيقه بقوة الحديد والنار في المناخ السياسي والاقتصادي لبلدنا واستيعاب تبادل الأدوار بينهما لمن شأنه تقديم إحدى المفاتيح الأساسية لفك عقدة النظام وعناصر القوة التي يستند عليها، حتى نتجنب استصغار قوة العدو وعدم السقوط في فخ تغييب الدور الخطير الذي تلعبه الإمبريالية، عندما تشتد أزمة النظام، من أجل إنقاذه، ولا أدل على ذلك من دعمها القوي للثورات المضادة في ليبيا ومصر وسوريا واليمن وتونس التي انفلتت جزئياً من عقابها بسبب وجود قوى ثورية مهيكلت نسبياً.

إن الاستفادة من كل ذلك، قد يسعنا من بلورة تكتيك واستراتيجية ملائمتين للتحرر اليوم وغداً.

في الدولة المنشودة كبديل تاريخي

جاء تحديد الدولة المنشودة في الوثيقة السياسية من خلال أطروحات المؤتمر الوطني الرابع لسنة 2016 ومشروع الوثيقة النظرية للمؤتمر الخامس لسنة 2021، وهو تحديد يدمج بشكل خلاق تقييم الثورات اللاحقة على الثورة الفرنسية التي قامت على أساس تصور يعقوبي (أي مركزي) لبناء الدولة، وبذلك "غيببت التنوع اللغوي والثقافي والحضاري لكل جماعة اجتماعية ذات خصوصيات سوسيو-ثقافية، الشيء الذي استغلته الإمبريالية لتفجير التناقضات في هذه البلدان على أساس إثني وعربي ولغوي". وفي ذات الوقت يقوم هذا التحديد على نقد المفهوم العروبي للدولة، حيث أكد مشروع الوثيقة الثانية على سيادة نزعة قومية عروبية في المنطقة العربية والمغاربية، وبغض النظر عن الدور الذي لعبته حركة القوميين العرب في التصدي للاستعمار والتبعية، فإن نظرتها لوحدة شعوب المنطقة، لا تنطلق من كونها مشروعاً مستقبلياً، تفرضه تحديات العصر، أي إنجاز تحرير شامل وحقيقي، بل يقوم على مبدأ مركزية مفهوم العروبية، على نحو يكاد يجعل منها ظاهرة طبيعية، تسري كالدوم في العروق وتطمس التنوع والتعدد الثقافي الذي يطبع المنطقة ويمنحها هويتهم المغايرة".

غير أن هذا التدقيق في تحديد مفهوم الدولة المنشودة، رغم أنه ارتقى إلى مستوى المفهوم الشامل من خلال نضال استراتيجي لغزو السلطة، عبر تجسيد الدولة الفدرالية الديمقراطية كوعاء سياسي، يستجيب ويحتضن على قدم المساواة كل مكونات هوية الشعب المغربي، على قاعدة التحرر من كل أشكال الاستبداد السياسي والهيمنة الطبقية والتمييز على أساس اللغة والعرق والجنس، قلت رغم هذا التدقيق، فإن العامل الحاسم في هذه السيرورة الثورية هو إنضاج شروط الصراع الطبقي في كامل التراب المغربي، وتمفصله مع الخصوصيات السوسيو-ثقافية، خصوصاً في المناطق الناطقة بالأمازيغية من خلال الاندماج بين الجماعات الفلاحية وأرضها، هذه السيرورة التي تحتاج إلى نفس طويل في التعبئة السياسية والإيديولوجية، ومرتكزاتها المادية الأساسية هي التنظيمات الذاتية المستقلة التي تحوز على مشروع ثقافي وسياسي للهيمنة، بارتباط مع التنظيمات الثورية للطبقة العاملة وعموم الكادحين.

أصبح مفهوم "المخزن" باعتباره جهازاً سياسياً وإدارياً يخفي خلف ستاره، مجمل علاقات السيطرة الطبقية والسياسية للبرجوازية الوكيلية أو البرجوازية الكومبرادورية، أكثر شفافية ووضوحاً بسبب الآثار السلبية التي يحدثها في قاع المجتمع من تفكيك النسيج الاجتماعي والثقافي.

وتسييد قيم الاستهلاك البرجوازي والنجاح الفردي والوصولية الزبونية والرشوة والفساد الإداري والعنف ضد الفئات الهشة وضد المرأة والقمع وهدر الكرامة.

وتعمق هذا الشرخ الاجتماعي، مع الحراك في الريف وفي كل مكان، إلى أن بلغ مستويات متقدمة من خلال تكريس الفصل بين الحقل الرسمي ممثلاً في مؤسسة الملك وكل المنظومة القانونية والإدارية والسياسية والقضائية والأحزاب السياسية ووسائل الجماعات المدنية والمنظمات غير حكومية وبين الحقل غير الرسمي ممثلاً في مختلف الفئات والطبقات



الاجتماعية المتضررة في البوادي والقرى، والتي تناضل من أجل انتزاع حقوقها الاجتماعية وكذا مختلف القوى المناضلة التي تدعمها أو تقود بعض نضالاتها.

بسبب ذلك غدا مفهوم "المخزن" أكثر تداولاً بين مختلف طبقات المجتمع بدءاً من مستوياتها الدنيا إلى مستوياتها الأعلى.

مقابل اكتساح هذا المفهوم الساحة السياسية والثقافية، توارى إلى الخلف مفهوم «الإمبريالية» لأسباب متنوعة ومختلفة، ستكون موضوع حلقة مستقلة، باستثناء بعض التوظيفات النزر من قبل جزء من اليسار الراديكالي، فإن المفهوم في طريقه إلى الزوال، إن لم يتم تدارك الأمر والعودة إليه بقوة من طرف مجموع مكونات اليسار والحركة التقدمية ببلادنا.

يعني مفهوم «الإمبريالية» تكريس علاقات السيطرة الاقتصادية والمالية والتجارية والتكنولوجية، على البلد «التابع» أو «المسيطر عليه»، عبر مختلف الآليات مثل التبادل التجاري غير متكافئ والمؤسسات النقدية والتجارية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة والشركات العابرة للقارات والاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة والمساعدات الدولية والشراكات التعاون المؤسساتية، إذ تنتزع بفضل هذه السيطرة أرباحاً وريوعات تفوق من حيث الحجم والسيولة النقدية الناتج الخام للبلد الذي تستثمر فيه، والتي تساعد في شراء «السلم الاجتماعي» في بلدها

في إشارة ذكية من كارل ماركس، حينما أسس نظريته الحديثة حول المجتمع البرجوازي والقوانين التي تحكم نمط إنتاجه الرأسمالي، ابتدع منهجية تاريخية جديدة، تنطلق من أولوية استيعاب الحاضر وفهم تناقضاته على الماضي التاريخي العتيق واعتباره هو المقياس العلمي لمعرفة هذا الماضي ذاته، بحيث لخص ذلك في عبارة بليغة: «إن مفتاح تشريح القرد هو تشريح الإنسان»، وبالمثل لا يمكن أن نستوعب تاريخ الدولة الحديثة في المغرب، بالاستناد إلى تاريخ السلالات التي تعاقبت على حكم المغرب، حسب الرواية الرسمية، التي تحصره فقط وخارج الأنظمة أو التشكيلات الاجتماعية-الاقتصادية، في تاريخ الملوك والسلاطين كتاريخ "طبيعي" وليس كتاريخ للصراع الطبقي، ولكن من خلال انخراط الدولة المخزنية العتيقة في "الحداثة الرأسمالية" التي تزامنت مع التطور الجديد من الرأسمالية أي الإمبريالية،

التي سمحت لها بالتعبير عن وجود اجتماعي وسياسي جديد، وإن كان هذا "الوجود" يختلف جذرياً في الشكل كما في المضمون عن الترسيم الكلاسيكية للدولة-الأمة في المغرب.

ففي ظل "النظام العالمي الرأسمالي" لم يعد ممكناً استيعاب الدولة-الأمة على قاعدة مصفوفة طبقية تخدم بالدرجة الأولى تراكم الرأسمال وتنميته داخل تراب وطني معين، إذ تتواجه المراكز مع الأطراف، في قلب علاقات اقتصادية وسياسية غير متكافئة، وتحول هذه التفاعلات الطبقية إلى علاقات هيمنة وحروب عسكرية واقتصادية.

إن تأسيس الدولة المخزنية على قاعدة تنمية التراكم الرأسمالي لصالح الإمبريالية، تكتسي في هذا السياق التاريخي، طابعاً طفيلياً، ولا تمتلك الآن وحتى في المستقبل إلا أدوات الإكراه المادي، وتمارس فقط لأدوات الإكراه الرمزي في فترات «الاستقرار النسبي»، لذلك فسوء التدبير الذي يطال توزيع الثروات والاختلالات البنوية التي تقف حائلاً أمام بناء دولة الحق والقانون، هي تعبير موضوعي عن رأسمالية مشوهة أحدثها قانون القيمة المعولة والاستقطاب الغير متكافئ، مما ينتج ويترجم على الصعيد الإيديولوجي بالثنائية القائلة بين "التقليد" و"الحداثة" أو بين "الأصالة" و"المعاصرة" إلى درجة تأسيس حزب بهذا الاسم لخدمة المشروع المخزني.

في الربط الجدلي بين مفهوم "دولة المخزن" ومفهوم "الإمبريالية"

"الناتو" والدول المصنعة تتخندق خلف أمريكا في مواجهة ضد الصين وروسيا

بوتبغى الحسين

الصناعية، كما تشكل أوروبا بالنسبة لها عمقا استراتيجيا يسمح لها بتنظيم مواجهاتها العسكرية بحيث توفر لها إمكانية نشر قواتها العسكرية وتخزين وتوزيع ترسانتها من الصواريخ النووية. أما بخصوص الحرب التي تستعد لها فقد وضع بيان قمة الناتو الأخير ان روسيا تشكل خطرا حقيقيا للحلف، كما وضع ان الصين تطرح مجموعة من التحديات،

على الشؤون الدولية وتقويض وثيرة نموها.

فأمام الخطر الذي يدهمها، شرعت الإمبراطورية الأمريكية في تعبئة جيوشها وتنظيم صفوفها. حظرت شهر يونيو الجاري قمة الحلف الأطلسي، ممثلة بالرئيس "بايدن" الذي دعا حلفائه الأوروبيين للالتحاق به في مواجهة الصين

قامت أمريكا بتوسيع دائرة صراعها مع الصين وروسيا وذلك بالإقدام على مبادرات عدة شملت الميادين العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والدعائية، هدفها الرئيسي تطوير هذه الدول، وأساسا خلق اقتصاد الصين وشيطنتها، وقد تندرج هذه المبادرات في إطار التهيء لحرب عسكرية محتملة.

مؤخرا أكد (Lloyd Austin) سكرتير الدفاع الأمريكي ان الصين هي الهدف الأول للقوات العسكرية الأمريكية. هذا التصريح يأتي بعد تقديم قانون لمجلس الشيوخ الأمريكي خصص 250 000 مليار دولار لدعم التنافسية ضد الصين، يقدم دعما سخيا للشركات التي تقوم بتوطين إنتاجها بأمريكا، ويهدد في نفس الوقت بانزال عقوبات على من تستمر منها بالإنتاج في الصين. نفس المشروع يمنع المسؤولين الأمريكيين من حضور الألعاب الأولمبية ببيكين 2022، ويقر ان الصين تسفك دماء مواطنيها من المسلمين، كما يحث على مقاطعة شركاتها الصناعية، لأنها تخرق حقوق الملكية الفكرية الأمريكية. هذا القانون في الواقع حجة على ان تخوف واشنطن من بكين لا يقتصر على حكومة "ترامب" المنتهية، بل هو إجماع أمريكي يدعو للعمل على تجاوز الصين في كل الميادين والجيلولة دون ان تفقد أمريكا هيبتها ومركزها كأقوى دولة على المستوى العالمي.



منها تصرفاتها التي تشكل خرقا للنظام العالمي، منها أيضا إصرارها على تطوير بشكل سريع لقدراتها العسكرية، كما أنها غير واضحة بخصوص تحديث هذه القدرات، زيادة على أنها تربطها شراكة عسكرية مع روسيا ولا تعبر أي اهتمام لتعهداتها الدولية.

في واقع الأمر الصين لا تشكل أي تهديد للتحالف الإمبريالي. كل ما هنالك هو ان هذا التحالف يرى في الصين تحد كبير في المجال الاقتصادي. أما الرد الصيني على اتهامات الحلف فلم تتأخر كثيرا بحيث تم توضيح ان النفقات العسكرية الصينية 2021 بقيت في حدود 209 مليار دولار، مقابل 1,17 بليون دولار للحلف الأطلسي، أي ما يقارب نصف النفقات العسكرية على المستوى العالمي، وما يقارب 6 مرات نفقات الصين. أما الرد العملي فكان بتقوية علاقات الصين مع الاتحاد الأوروبي. وبما ان الولايات المتحدة غير قادرة على فرض إملائها على كل دول الحلف، فان ذلك لعب دورا أساسيا لصالح الصين. وفي هذا الإطار تندرج تحذيرات المستشار الألمانية "ميركل" للحلف من خطورة محاولة إغلاق الباب في وجه الصين.

المخطط الأمريكي واضح بما لا يدع مجالا للشك. لقد تم عقد قمتين في ظرف وجيز واختتمت هذه القمم ببقاء عالي التوتر بين "بايدن" و "بوتن"، ولكل ذلك معنى واحد هو تشتيت صفوف العدو وحشد أكبر عدد من الدول المصنعة وجعلها على أهبة الحرب لحماية امن الولايات المتحدة الأمريكية المهتدة من طرف الصين وروسيا، ويعد كل هذا بمثابة إعادة سيناريو الحرب الباردة لسنوات السبعينيات. غير ان هذا المخطط لا يتوفر على حضور للنجاح، فعهد القطب الواحد الذي تقرر فيه بعض الدول نيابة عن باقي العالم قد ولى، فشؤون العالم اليوم لا يمكن ان تناقش إلا فيما بين كل الأقطار. زيادة على كل هذا فالتحالف الروسي-الصيني تصعب زرعته، كما ان الصين دولة عضو في مجموعة من الجمعيات الدولية والتحالفات يصعب عزلها، فهي عضو في مجموعة (G20) ومجموعة (17+1) وكذلك في جمعية دول الجنوب-الشرقي (ASEAN). وفوق كل هذا فالصين قوة اقتصادية صاعدة لا تستطيع دول أوروبا كفرنسا وألمانيا هزيمها على المستوى الاقتصادي والتجاري وفي مجال الاستثمارات. أما مشروع الصين، "طريق الحرير الجديد"، فهو مشروع واعد يحظى بالقبول والدعم من طرف ما يفوق 150 دولة ومنظمة دولية، منها أكثر من نصف 27 دولة التي يتشكل منها الاتحاد الأوروبي.

وروسيا. وقمة "الناتو" هذه سبقتها محطتين سياسيتين كانتا من مبادرة الرئيس الأمريكي. لقد التقى برئيس الوزراء البريطاني للتوقيع على الميثاق الأطلسي الجديد، كما حضر قمة الاتحاد الأوروبي، وتوجت هاتين المحطتين بلقاء مع الرئيس "بوتن" بغرض تحييده وإضعاف الصين بعزلها عن حليفها الروسي. الميثاق الأطلسي الذي تم توقيعه بلندن يدعو دول الحلف للاصطفاف وراء أمريكا للدفاع "عن القيم الديمقراطية ومواجهة كل من يتربص بها". لهذا الغرض وضعت أمريكا وبريطانيا ترسانتهما النووية رهن إشارة دول الحلف. في نفس المنحى ذهبت أشغال قمة الدول السبع المصنعة المنعقد ببروكسيل حيث أكدت ان على روسيا الكف عن استهدافها لزرععة الدول، فتم حثها لوضع حد لتدخلاتها في النظم الديمقراطية للبلدان. في نفس الوقت اتهمت القمة الصين "بتبني تصرفات تجارية معرقة للسير العادل والشفاف للعلاقات الاقتصادية الدولية". هكذا تم الإعلان خلال هذه القمة عن بداية عهد جديد للحلف يرتكز إلى أجندة "ناتو 2030" ستتوسط فيها العلاقات بين أمريكا والاتحاد الأوروبي على الأصعدة كلها، مع اعتماد إستراتيجية موحدة. تطبيقا لهذا التوجه الجديد ستقوم أمريكا قريبا بنشر صواريخ نووية متوسطة المدى بأوروبا موجهة ضد روسيا وأخرى بآسيا ضد الصين.

من جهة أخرى قدمت قمة الدول المصنعة برنامجا تنمويا للدول النامية بهدف تقوية البنيات التحتية لهذه الدول. والواقع ان هدفه الواضح هو مواجهة المد الصيني، على الخصوص مشروع "طريق الحرير الجديد". فبخصوص مبادرة الحلف الأطلسي هذه، علقت جريدة "نيويورك تيمز"، بوق الدعاية النيوليبرالية، بان الدول الغنية قامت لأول مرة بطرح بديل لمشروع "طريق الحرير الجديد" والاستثمارات الكبرى للصين التي امتدت مؤخرا لتصل لقارات أمريكا اللاتينية وإفريقيا. نفس الجريدة وضحت ان أمريكا جعلت من مواجهة "الصين الصاعدة" و"روسيا المزعجة" حجر الزاوية لسياستها الخارجية، هذه السياسة التي تعمل على بناء "أنظمة ديمقراطية" ستكون بمثابة جدار واق من "تناسل الديكتاتوريات" عبر العالم.

أمريكا يصعب عليها بسط هيمنتها على العالم من دون دعم الحلف الأطلسي، فليس بمقدورها الاستغناء عن أسواق الاتحاد الأوروبي، المجال الحيوي لتسويق منتجاتها

في مواجهتها للصين قامت أمريكا بالدخول في مفاوضات تجارية مع جزيرة "تاوان" ما يعد سابقة في تاريخ العلاقات الأمريكية مع "الصين الموحدة" التي دخلت حيز التطبيق 1970. هذه المبادرة، زيادة على القانون السالف الذكر، شكلا مقدمة لسفر الرئيس الأمريكي لأوروبا لحضور قمتي مجموعة السبع (G7) والاتحاد الأوروبي بهدف إقناع حلفائه الأوروبيين بالانخراط في الحرب الباردة الجديدة ضد الصين وروسيا. فممنذ دخول "بايدن" للبيت الأبيض حدد كواحد من أهدافه مواجهة الصين والحد من قوتها الصاعدة في كل المجالات. لذلك عمل على إقناع نظرائه الأوروبيين بمواجهتها لكونها تقمع مواطنيها من المسلمين "الو يغور" والحركات المطالبة بالديمقراطية في "هونغ كونغ" كما تمارس الإكراه الاقتصادي في حق عدد من الدول، منها أستراليا، ولا تكف عن القيام بتحركات عسكرية مستفزة ببحر الصين. لنفس الغرض تم اتهام الصين على أنها كانت وراء الأزمة الصحية الحالية وتم الدفع باليمين المتطرف للمطالبة بتعويضات عن الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالأمريكيين جراء هذه الأزمة. هذه الدعاية ترمي لإيجاد مسوغ أيديولوجي يبرر استفزازات أمريكا ويقدم هذه الأخيرة على أنها ضحية، وتآليب الرأي العام ضد الصين وخلق مبرر كاف للدخول في مواجهة عسكرية ضدها.

بخصوص الإعداد للحرب، نشرت الجريد الأمريكية (Journal Wall Street) على ان السكرتير الأمريكي في الدفاع أخبر مؤخرا ولي العهد السعودي بان أمريكا ستعيد تنظيم قواتها بالملكة وبالشرق الأوسط عموما، حيث ستقوم بتقليص قواتها العسكري بتخفيض عدد جنودها وسحب عدد من معداتها الحربية، خاصة الأنظمة المضاد للصواريخ. تصنيف نفس الجريد على ان هذه الإجراءات تدخل في إطار تركيز القوات العسكرية الأمريكية على التحدي الذي تشكله روسيا والصين. و معلوم ان قوة تأثير الصين في الشؤون الدولية على المستويات الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية تزداد بشكل مطرد، وهو الأمر الذي يقض مضجع أمريكا ويبرر تحركاتها العدوانية نظرا لعدم قبولها بقيام عالم متعدد الأقطاب. وبما أن تشكل هذا العالم الجديد هو سيرة لا رجعة فيها فقد قامت أمريكا بقيادة الغرب الإمبريالي قصد إنهاء تأثير الصين

لضمان حقوقها، لا خيار أمام المرأة خارج النضال من أجل تغيير المجتمع

منقول

لكن هذه المدرسة توضح أيضا أن هذا التطور وهذه الأهداف لن تتحقق إلا بالثورة على الأوضاع القائمة، أنها ثورة مجتمعية تقوم وتندلع على قاعدة القوانين الموضوعية لتشكيله الاجتماعية نفسها. أنها ثورة يحل بموجبها التناقض الأساسي الذي يحكم التشكيل الاجتماعية المتمثل في

... إذا اردت ان تعرف مستوى تقدم بلد ما فانظر الى اوضاع النساء فيه، كما تخبرك تلك الاوضاع على طبيعة نمط الانتاج السائد في اية مرحلة من تاريخ البشرية. فكلما تركزت الثروة في يد حفنة من الاستغلاليين كلما تدهورت اوضاع النساء وعانين من الاضطهاد وهو اضطهاد مزدوج.....وحدها



التناقض الموجود بين العمل المأجور والرأسمال. ان لهذا التناقض حاملين او ممثلين متواجهين مواجهة تناحرية، انهما الطبقة العاملة من جهة والبرجوازية مالكة وسائل الانتاج من جهة اخرى. فبحل هذا التناقض، تفتح الطريق لتحرير الرجال والنساء من الرأسمال والتي يوظفها في العمل او الضيعة او المنجم او وحدة الانتاج. زيادة على هذا الاستغلال تتعرض المرأة للعمل بصفتها يبيعان قوة العمل للرأسمال والتي يوظفها في العمل او الضيعة او المنجم او وحدة الانتاج. زيادة على هذا الاستغلال تتعرض المرأة بوصفها مصدر انتاج الانسان نفسه اي بوصفها مانحة الحياة، الى اضطهاد خاص لان المجتمع الرأسمالي يرفض الاعتراف بدور المرأة هذا، بل يلقي بكل تبعاته على كاهلها وحدها..... فتحت الماركسية طريقا جديدا امام البشرية وذلك لما اعتبرت ان المجتمعات الطبقيّة الى زوال وحتما كل افرازات ونتائج هذه المجتمعات ستنمحي ايضا.

الماركسية استطاعت ان تكشف حقيقة هذا الاضطهاد وتعي عن اسبابه التاريخية والاجتماعية وتطوره. ففي المجتمع الرأسمالي ومن ضمنه مجتمعنا المغربي، تتعرض المرأة كما اخيها الرجل للاستغلال الرأسمالي بصفتها يبيعان قوة العمل للرأسمال والتي يوظفها في العمل او الضيعة او المنجم او وحدة الانتاج. زيادة على هذا الاستغلال تتعرض المرأة بوصفها مصدر انتاج الانسان نفسه اي بوصفها مانحة الحياة، الى اضطهاد خاص لان المجتمع الرأسمالي يرفض الاعتراف بدور المرأة هذا، بل يلقي بكل تبعاته على كاهلها وحدها..... فتحت الماركسية طريقا جديدا امام البشرية وذلك لما اعتبرت ان المجتمعات الطبقيّة الى زوال وحتما كل افرازات ونتائج هذه المجتمعات ستنمحي ايضا.

النساء وبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

آمال ريحان

في ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما في بعدها السياسي والمدني، دون انقاص من مهمة النضال من أجل الرحل الذي يحتاج هو عينه الى التحرر من مركبات البنية الفوقية التي يرضها المجتمع خاصة في المجتمعات التي تركز دونية المرأة. ذلك ان النضال من أجل تحرر النساء لا ينحصر ابدا في حدود المستوى الاقتصادي، الانتاجي، بينما تشكل الواجهة الثقافية قضية بالغة الاهمية، في النضال ضد الايديولوجية السائدة التي تنتج وتعيد انتاج نفس العلاقات المكرسة للدونية والاضطهاد.

وهذا المشروع سيجد دون شك طريقه، في اقتحام وحدات الانتاج الصناعية والفلاحية والخدمائية التي تستغل النساء في قوة عملهن او تضطهدهن كجنس. كما ان المشروع يحتاج الى عملية مسبقة بالتوعية العامة وسط نخبة النساء ك ما وسط نخبة الرجال اللواتي والذين هم مقتنعون بتحرير المرأة وتحرر المجتمع. فهذا النضال كما يوضحه ماركس، مهمة الرجال والنساء في ذات الحزب، وليس مهمة النساء وحدهن، لان تحسين احوال العاملات تفيد المجتمع وكل العاملين.

حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات هو الكفيل بحمل مشاق هذه المهام، ومساهمة النساء في بناء هذا الحزب تمر بنقل مركز الاهتمام الى العاملات والكادحات لينخرطن في ادوات تحررهن من لجان عمالية ونقابية للتصدي للاستغلال المفرط وضرب الحقوق في اشع صور الاستغلال والاضطهاد الطبقيين. من اداتهن السياسية الطبقيّة اي الحزب الذي يقود واجهات النضال الطبقي العام/ ضد ثالث الامبريالية والرجعية والصهيونية.

من المعلوم ايضا ان واقع العاملات الكادحات ويوميات استغلاليهن، تسلب منهن وقت الراحة، بالأحرى ان يتبقى لهن من الوقت ما يمكنهن من التوجه نحو العمل في المركزيات النقابية الفاقدة اصلا لبنيات الاستقبال، وشروط التأطير والتثقيف العمالي بما انها تعاني من تضييق البيروقراطية، وافراغ المقرات من اطر ومناضلات قابلات للالتحام مع هموم المرأة العاملة، وفهم واقعها في الوحدات الانتاجية وفي العمل المنزلي والتحرشات المسلطة عليهن حيثما تواجدن...

هذا الواقع يتطلب من المناضلين والمناضلات خلق اكثر من فضاء لائق للعمل مع النساء، والبحث في كل الفرص والمقتنيات مع العاملات، للتأطير الكفيل بفهم واقع واسباب الاستغلال والاضطهاد. بل التوجه مباشرة الى بسط مبادئ وقيم الفكر الاشتراكي. من الواجب ايضا ومن المفيد جدا التوجه للعمل الاستباقي مع طالبات معاهد ومدارس التكوين المهني، ووسط الجامعات بدءا بالتأطير النقابي والاعداد المبكر لمواجهة الواقع المحتوم لاستغلالهن مستقبلا في المصانع او الضيعات الفلاحية.

ان مشروع البناء، فرصة تمكن كل اصحاب المصلحة في التغيير، كل مناهضي الاضطهاد والاستغلال الطبقيين من بناء اهم ادوات الصراع الطبقي/ اي الحزب المبرر السياسي عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

في المشروع التحرري الديمقراطي، لا يستقيم ناء اي تنظيم سياسي في المغرب، دونما المساهمة المباشرة للشباب، العمال والعاملات. غير ان مساهمة النساء عموما والمرأة العاملة على وجه التحديد في بناء الحزب الذي تبتغي من خلاله النساء تحقيق اختراق في المجتمع ليتحررن من الاستغلال بكل اشكاله، هو المعبر الطبقي على النقيض من القيم الامبريالية، كما هو الشأن بالنسبة لتخاريف الرجعية في وجهها الرجعي والمخزني.



اما وقد تجدرت تجارب نسائية وتنوعت مجالات فعلها، بأهداف قد تكون في كل الاتجاهات والمجالات غير الهدف الذي يرتقي بالفعل النسائي التحرري بشكل شامل، فاذا ما عمت العالم حركة نسائية تنوعت بين:

حركة تكتفي بالمطالبة بالحقوق السياسية والمساواة النساء مع الرجال، وتطرح قضية المرأة على شكل محاصصة او (كوطا)، وفق تمثيلية شكلية في المؤسسات والمناصب. فهي في صف الدفاع عن نمط الانتاج الرأسمالي لا تجادل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. رغم انها قد تتوجه للدفاع عن بعض الخدمات للنساء مثل مراكز الاستماع للنساء المعنفات، او العمل على مخلفات ونتائج الاقصاء الاجتماعي دون الخوض في اسبابه....

حركة نسوية راديكالية، توجه صراعها ضد الذكور كأنهم طبقة واحدة، وليس فيهم من يدافع عن قضية المرأة وتحرير المجتمع، علما ان حتى وسط النساء من يتشبثن بمصالحهن الطبقيّة المحفوظة لهن في المجتمع الرأسمالي، انها تنظر الى الرجل عدوا وقوى اضطهاد للمرأة، وليس النظام الرأسمالي او اسباب اخرى للاضطهاد.

بالفعل انتشرت هذه الاتجاهات، وعمقت فعلها في الهوامش، قبل الحواضر، نظرا للدعم المقدم لها، او بالنظر لعملها وفق برامج يتم تمويلها من طرف منظمات او دول في اطار برامج تنموية... لكن اذا ما نظرنا الى النتائج المتحصلة من هذا كله، تبقى هذه المبادرات لا تتعدى فرص تحسين اوضاع القائمين على هذه العملية، دون ان تخرج من الفقر والحرمان والاقصاء الاجتماعي.

هكذا فالمشروع التحرري الديمقراطي، الذي يفترض ان يثير اهتمام النساء في نضالهن من أجل التحرر، هو انخراطها الى جانب الرجل صفا بصف في مواجهة كل اشكال الاضطهاد الطبقي في كل تجلياته مع التأكيد على وضع المرأة بشكل خاص في النضال من أجل مطالب شاملة

الغش في الامتحانات وغياب مبدأ تكافؤ الفرص

كريمة أتبير

أمام تفاقم هذه الظاهر دفع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي إلى احداث تصريح بالشرف يتم ملؤه من طرف المترشحين ويقوم بالاطلاع على قوانين العمل الموجودة فيه، ثم يتم توقيعه من طرف المترشح والمصادقة عليه من طرف السلطات المحلية ومن هذه القوانين الموجودة فيه تمنع حيازة الهواتف النقالة وأي وسائل إلكترونية أخرى داخل فضاءات الامتحان، مشددة على أنه بمجرد حيازتها داخل تلك الفضاءات يعتبر حالة غش تعرض على أنظار لجنة البت في حالات الغش لاتخاذ القرار التأديبي المناسب في حق مرتكبه، أما العقوبات التأديبية التي تطبق في حق كل مترشح أو مترشح ضبط وهو يرتكب عملية الغش في الامتحانات أثناء إجرائها، تبدأ بالإنذار من طرف المراقب المكلف بالحراسة و انتهاء بسحب ورقة الامتحان من المترشح وتحرير محضر بذلك كما تتخذ اللجنة التأديبية العقوبات المقررة حسب درجة خطورة الغش، منها اعتماد نقطة موجبة للسقوط والاقصاء لمدة سنتين من اجتياز الامتحان.

المشعر المغربي اعتبر كل ما يرتكب من خداع في الامتحانات والمباريات العمومية لولوج إحدى الإدارات العمومية أو لإحراز الاجازات التي تسلمها الدولة بمثابة جنحة. غير أن الملاحظ في الواقع أن هذه العقوبات القانونية لا تطبق إلا في بعض الحالات.

أما في الجامعات المغربية فانتقل الغش من سرقة البحوث الجامعية ورسائل الماجستير والدكتوراه حيث لا يكلف الطالب نفسه أي مجهود سوى تغيير الغلاف الخارجي للبحث وتقديمه حتى أنه لا يكلف نفسه بمراجعة ما بداخله، انتقل السرقة والغش من البحوث إلى الغش المباشر في الامتحانات المرحلة الجامعية التي تعتبر مرحلة النضج والتكوين الفكري وتبني مبادئ تساهم في تطوير المجتمع سياسيا واقتصاديا... لكن أصبحت الجامعة المغربية تنتج أفواج من الخريجين دون أن يكون لهم بصمة واضحة سواء في الساحة الجامعية أو في المجتمع أصبح الغش أو النقص هو الوسيلة المعتمدة من طرف الطلبة الجامعيين في الاختبارات وفي بعض الأحيان نجد الإدارة الجامعية متواطئة في هذا الأمر، وما شاهدناه من فيديوهات داخل قاعات الامتحانات بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة خير شاهد على شناعة وانتشار هذه الظاهرة.

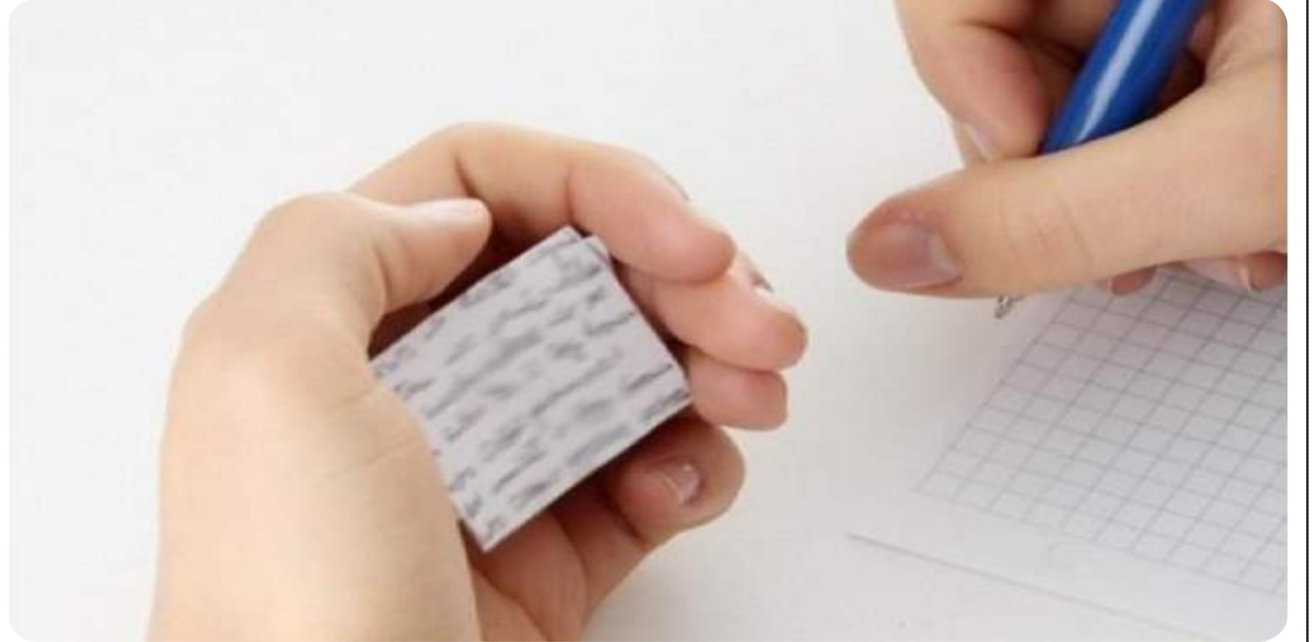
أما الطلبة والتلاميذ فيبررون ليجونهم للغش بقولهم أن الدافع هو عدم تكافؤ الفرص بين الطلاب بأي إلى بدون تفكير أو تردد إلى الغش لخلق ذلك العدل بين الطلبة والتلاميذ، فتسهل المراقب أو الأستاذ في قاعة أو مدرج وتشديد المراقبة في قاعات أو مدرجات أخرى يؤدي إلى اخفاقهم ونجاح الآخرين. غير أن أول المتضررين من السلوك الغش في المرحلة الجامعية أو غيرها من المراحل التعليمية هو الطالب أو التلميذ لأنه يعتقد أن النجاح أمر سهل وبسيط وبالتالي مصيره هو الفشل في حياته. أما المسؤولية اتجاه هذه الظاهر فتتحملها أطراف متعددة منها الاسرة والمجتمع والمناهج التربوية التي لم تحتوي من المستوى الابتدائي قيما مناهضة للغش حتى تطع بها التلميذ واعتمدها وسيلة لكسب الشهادات بدون مجهود كما يتحملها وبشكل كبير المسؤولين لأنهم لا يحركون ساكنا إزاء المناظر المسيئة لمبدأ تكافؤ الفرص والمتمثلة في اصطافاف أفواج من الغرباء أمام المؤسسات خصوصا الجامعية خلال فترة التقويمات للمساهمة في الغش بواسطة وسائل التواصل الحديثة.

الغش عالم غير محدود ومتطور ومتجدد بتجدد الوسائل الحديثة ولا يمكن زجره بنصوص قانونية جوفاء إن لم تكن هناك قناعة لدى الطلبة والتلاميذ واستعدادهم لأحراز النجاح بكفاءة، عوض اللجوء إلى سماعات وعدسات وأجهزة متطورة التي يلهثون وراءها ويدفعون أموالا طائلة مقابلها.

كما قلنا هذه الظاهرة لم تعد تقتصر على المرحلة الثانوية والاعدادية بل تجاوزته إلى المستوى السادس ابتدائي، هذه الأخيرة أصبحت تعرف أيضا بعض وسائل الغش رغم عدم حدتها لأنها تعتمد على وسائل بسيطة ويشوبها شيء من الخوف نظرا لصغر سن التلاميذ.

أما التباهي من طرف التلاميذ بعدم تمكن المراقبين من ضبطهم في حالة غش فقد تجاوز الحدود، وذلك نظرا لمساهمة وسائل الاعلام الالكتروني الذي نجده منتشرا

ككل سنة من هذه الفترة فترة نهاية السنة الدراسية واستعداد التلاميذ والتلميذات والطلبة والطالبات لاجتياز امتحانات نهاية الموسم الدراسي خلال هذه الفترة، يبرز لنا نوعين من التلاميذ. هناك نوع تجده منكب على كتبه ومراجعته ومحاضراته والساعات الإضافية على أمل أن يكون جاهزا يوم الاختبار للإجابة عن الأسئلة المقدمة وحصوله على نقطة مشرفة عن جدارة واستحقاق، ونوع آخر تجده منهمك في البحث عن أحدث وسائل الغش الموجودة في



أمام المراكز الاختبار أكثر من التلاميذ هذا الاعلام الذي يلهث وراء خلق حدث وهمي وصنع أبطال من ورق، وذلك بأخذ تصريحات غير مسؤولة وغير ناضجة من مراهقين يتلاعبون بمستقبلهم باستهتارهم، عدم المسؤولية هذه أكسبت لهذه الظاهرة مشروعية لدرجة أننا كل سنة من هذه الفترة نشاهد اعتداءات شنيعة ضد الأساتذة الذين قاموا بواجبهم بكل مسؤولية و امانة في مراقبة الاختبارات لتسود الشفافية وتكافؤ الفرص بين الممتحنين، حيث لم يتسامحوا ولم يتهاونوا في زجر التلاميذ الذين ضبطوا في حالة غش، فهناك من الأطر التربوية من هشمة جمجمته ومن نقل بسبب العنف إلى المستشفى ذنبه أنه قام بواجبه المهني وما يمليه عليه ضميره والغريب في حالة الاعتداءات هذه نجد حالات يكون فيها أحد أفراد عائلة التلميذ حاضرا في الاعتداء.

السوق. هذه الظاهرة في تطور مستمر سنة بعد أخرى. ففي السنوات الماضية كانت وسائل الغش بسيطة حيث يلجأ التلاميذ إلى نسخ وتصغير الدروس فتجد مراكز النسخ قبيل الامتحانات مكتظة بالباحثين عن أحسن وأجود النسخ ها كله يجري أمام أنظار المجتمع وكأن الأمر عادي لا يدعو للخلل خلال هذه الفترة من السنة.

هذه الظاهرة كانت في الماضي مرتبطة ومنتشرة بشكل أوسع في مرحلتي الاعدادي والثانوي التأهيلي وبالخصوص في امتحانات البكالوريا غير أنها تجاوزته في الآونة الأخيرة، وانتقلت إلى المرحلة الجامعية ولم تسلم منها حتى المرحلة الابتدائية، إن الانتشار الواسع لهذه الظاهرة أكسبها شرعية حيث أن التلاميذ لا يشعرون بالخل أو الأثم مما يقترفونه بل يؤكدون على أنه لولا الغش لما تمكنا من تحقيق النجاح، هذه الآفة لم تعد غريبة بل أصبح الإباء يساعدون أبنائهم على ذلك.

هذا الانتشار الواسع للغش أدى إلى تطور وسائله، وكذلك ساهمت الوسائل التكنولوجية في تسهيل هذه المأمورية، حيث انتقلت مع مرور الوقت من تصغير الملخصات (التحراز) إلى استعمال الهواتف الذكية والعدسة (VIP) هذه الأخيرة التي لا تكشفها وسائل التفتيش في أبواب المؤسسات.

تعتبر هذه الظاهرة من لدن البعض مورد رزق سنوي للعديد من الأشخاص، بل أصبحت سوقا شاسعا يذر عليهم أموالا طائلة كل سنة حيث نجدهم ينتظمون في مجموعات في امتحانات البكالوريا مثلا، يأخذون من التلاميذ الباحثين عن الغش مقابل مادي مهم ويعينون شخصا منهم لاجتياز الامتحان مهمته هي ارسال الأسئلة في الدقائق الأولى من توزيع الأوراق كي تقوم خلية مكلفة بإرسال الأجوبة للتلاميذ الذين دفعوا المقابل المادي لهذه الخدمة وكذلك يتم تكوين مجموعات خاصة عبر تطبيق (واتساب) خاصة بكل جهة حيث يتم نشر الأسئلة والأجوبة عبرها في دقائق الأولى من بداية الامتحانات مما يمكن الممتحن بإلقاء نظرة بواسطة هاتفه الذكي على المجموعة لحصوله على الأجوبة.

“ هذه الظاهرة كانت في الماضي مرتبطة ومنتشرة بشكل أوسع في مرحلتي الاعدادي والثانوي التأهيلي وبالخصوص في امتحانات البكالوريا غير أنها تجاوزته في الآونة الأخيرة، وانتقلت إلى المرحلة الجامعية ولم تسلم منها حتى المرحلة الابتدائية ”

الثقافة والتغيير

في الحاجة الى إحياء ثقافة وسلوك "السيبة"

حسن أيت اعمر

ترتبط "السيبة" في اذهان المغاربة بالفوضى وبغياب القانون وانعدام الامن وبسيادة قانون الغاب حيث القوي يأكل الضعيف.

ربما هذا قدرنا سكان شمال إفريقيا لـ فالرومان هم من اطلقوا علينا البربر، والعرب هم من اطلقوا على هذه الرقعة الجغرافية المغرب (الادنى، الاوسط والاقصى)، نفس الشيء لتسمية السيبة، فالآخر الساعي الى الاحتلال والتوسع، هو الذي اطلقها اول مرة، فالتسمية في الغالب تأتي من "الآخر" بغض النظر عن مدى مطابقتها للمسمى او قبوله بها.

فمصطلح بلاد السيبة يستعمل في مقابل بلاد المخزن، فإذا علمنا ان مصطلح المخزن، رغم غموضه، ظهر في المغرب خلال عهد الدولة السعدية، والكلمة تعنى حرفيا "المستودع" ولكن



طالما استخدمت في المغرب كإشارة إلى النخبة الحاكمة. ومن المرجح ان المعنى المجازي للمصطلح متصل بالضرائب، والتي كانت تجمع وتُكس في مخازن السلطان؛ هذه العبارة تشير ايضا إلى الدولة ونظام الحكم فيها بالأساس.

المخزن يطلق اليوم على النخبة الحاكمة في المغرب التي تتمحور حول الملك. ويتألف من النظام الملكي والأعيان ورجال الأعمال وملاك الأراضي الاثرياء، وزعماء الاحزاب وكبار العسكريين، ومُدرء ورؤساء الأمن... يحمل مصطلح المخزن اليوم دلالة سلبية ثقيلة، تُعبر عن غياب الديمقراطية، وانعدام الحرية وسيادة الدولة الديكتاتورية والاستبداد، وله معنى الفساد والزبونية والمحسوبية وهلم جرا...

فإذا كان بلاد المخزن يعيش على الايقاع اعلاه، ودون الرجوع الى المراجع التاريخية ولا المعاجم، فبلاد "السيبة" المقابل والمعارض له، سيرفض لا محالة ظلم واستبداد المخزن في الدرجة الاولى وسيسعى الى بناء دولة تحترم فيها كرامة الانسان بغض النظر عن جنسه او "نسبه" او لسانه او دينه...

ساكنة الريف، جرادة، زاكورة وإيميزر... وكل البقع والتنظيمات "التمردة" في بلاد المخزن تدخل في خانة "السيبة".

المطالبة بالشغل والمستشفى وحرية التعبير ورفض الاستبداد وتقديس الاشخاص والوقوف شامخا و"السلسول" مستقيما يفرض على جميع الاحرار والحرائر النهل من ثقافة "السيبة" واحتذاء سلوكها "القيوم".

يوميات منجمي

عادل لعريف

حواسي، كنت جالسا على أدراج الانتظار وكلما رأيت ضوء نافذا إلا ووقفت واستعددت لأعانقه بهندامي الذي ارهقه الملل وطول اليأس، تحركت ولم أعرف مبتغاي، ولم أفكر حتى في تحديد مرماي، عدت إلى مكاني لعلمي أجد من يساعدني لأتقدم لكن بدون جدوى، بين الجلوس والوقوف يقبع الإنتظار متسانلاً ومندهشاً لربما يحتاج العقل بعض الثبات حتى يعمل، أو أن الجسد ينقصه الصبر والسلاوان حتى ينتج، حال أقرب إلى حال من ينتظر نصيبه من يوم ظهرت عليه ملامح الشح والعناد، أو حال من ينتظر في ظلمات الأزقة أن تجود عليه بضحية أثقلت النشوة خطواتها وأخرجتها عن وعيها ليأخذ منها نواقصه، أو حال أطفال ينامون تحت ظل جدران المقاهي والمطاعم التي تفوح منهم رائحة الطعام لتأجل وجع الجوع العضال أو تنسيهم أصوات الجوارح التي تنتظر لقمة حتى يعود لها الإحساس بالحياة.

أنت أم هو ؟ لا أحد يستطيع أن يعرف ما الأذن الصاغية والضم الناطقة التي تضي ما يروج في عالم عشيرتنا، الكل ينتظر أن تظهر معالم الفاشي والكل متشوق لمعرفة هوية الخائن، لكن كل ما يروج ليس إلا معاناة وهموم لم تأتي من نسج الخيال ولا من عقول متمردة، كل ما يدور يراه المسؤول الصغير والمتوسط والكبير، كل ما يجمعنا ونجتمع من أجله هو تحسين ظروف العمل وتحسين مردودية العامل.

أنا لم أصدق رواية نسجت خيوطها من سراب ووضعت لها معالم ضبابية، هي وان كانت كما يروى، فالمراد نشر الشك وتثبيت الكيد بين أفراد جمعتهم لقمة عيش وعناء مضم، أنظر إلى وجوههم (أفراد عشيرتنا) فتتغير ملامحها وترتدي زي البراءة أحاول أن أكتشف ثغرة في عيونهم تقودني إلى إدانته لكن كل الوجوه بارعة في براءتها ومقتنعة بعدم تورطها، ترى من المسؤول عن تلك الأقوال التي تسرب وتلك الحكاية التي تنسج خيوطها في مكتب المسؤول لتخرج إلى الحشد وتحاول أن تجعل منه أشلاء متناثرة.

كل منا ساهم بما يملك، هناك من ساهم بعشر دقائق، ومن دعمنا بساعة، وأنا كنت شارذ الدهن، أحاول ترتيب الحروف والخطوات، والذي تخلف عنا وتركناه في الخلف كان مشغول في اضرام النار، وغايته أن يتركها تشتعل وتحترق حتى ينتهي زادهما، أما الزعيم الحقيقي والمبادر الحقيقي فقد أشار بيده ولوح لكي نحظى بالوقت الحي ونستريح من مشاق الطريق الذي سلكناه، وأخذ منا الكثير من الدقائق، ما كان لنا أن نحظى به لولا الموت الحظي؛ إن الحياة لا تملك الكثير من الحلول، فلها مفتاح واحد وأبواب كثيرة موصدة، الكل يبحث عن الباب الذي يطابق المفتاح بطريقته الخاصة، والدوق ركيذة يبنى عليها البحث فهو الذي يتحكم في الخيار والقرار، وخير قرار يمكن أن يصل صاحبه إلى نتيجة هو البحث والتحليل، فلا يمكن تفتح الأبواب بلعنها ولا بضربها، وأعظم باب يتمناه المرء هو ذلك الذي يطرق ويفتح بدون صرير، والأجمل إن كان المرء يعلم أن هناك من ينتظر طريقه في الداخل.

"الخائن"

جاء الليل برداءه الدامس كان حضوره كقدوم ثعلب بكيدة وخبث غراب بنيته، يريد أن تربص بعشيرة ملتحمة وينتظر أن ينفرد بضحية حتى ينهش لحمها، جاءت أفراد بنياً ودخل مجمعنا كما يدخل الوباء الجسد، شك وريب قد رسى وخيمت على الوجوه نظرات حزن وأسى، بسط هيمنته فطغى بعد أن فُصح له المجال.

جمعت الشمس رداءها وغاب عن خواطرننا الوضوح، كان الصمت القاتل يعم المكان والضجيج الخارق قد قيد في ثنايا بيت مأجور، ينتظر من يطلق سراحه حتى يملأ المكان بأزيزه المدوي كالرعد ويُظهر الحق بثقله، بدأ الكيد ونصبت الرحيلة خيمتها فغاب هناء القلوب، عشيرتنا تخيف أرواحا رقدت فوق الدرر والحلي وتحاول أن تزرع في حقلنا عوسج وأشواك.

كنت واقفا بين صمت المكان وضجيج الأعماق، كنت أسمع صيته فأظنه خريير المياها أو أن قصوراً قد هوت وزلازل قد اندلعت لتغير معالمنا لم يرضى بها خاطري ولم تهنى لها

"الخطأ المباح"

كد وجد ونام فغضى، كل ما في الأمر أننا لم نكن في الموعد، لم نستطيع أن نجاري نسق اليوم، تعاقب الليل والنهار، لا يمكن لأي شخص أن يحل محل شخص آخر، لكل واحد منا ميزته، صفته، جماله، أخطائه محاسنه وعيوبه، فلا تدري نفس في أي أرض تموت، لكنها تعلم أن مصيرها الضياء.

الشتاء فصل غريب، الأغرب في هذا الفصل أنه يحارب كل من لا يمتلك ملجأ، مكان يقيه من برائن البرد ومخالب صقيع الصباح.

وقعت الواقعة والتفت الساق بالساق لكن الروح لا تزال سجينه السياق، ناد المنادي : يا قوم أرى أنكم تائهون، محتضون، ماذا أصابكم؟ لا أحد يجيب، السكوت علامة جهل الجواب، لكن في الأخير يبقى السؤال رد صائب ومناسب، الجميل والبديع في المنادي أن كلماته كانت متناسقة ومتطابقة مع كلماته لدرجة أنني بدأت أرى شكل الحروف في حركة أصابعه.

جمعوا بقاياهم واشلائهم، لملمو ما تبقى من أعباءهم، فغادروا في صف كأن الوقت الذي جاؤوا منه لا يعيره الآخرون أي اهتمام، الوقت ثمين يجب أن يحظى المرء بثروة كبيرة ليملكه، ثروة لا تقدر بثمن ولا تحدها أرقام، كل شيء له مقابل حتى الموت، الوقت المتوقف أو الواقف مهم جداً، لذلك لا يجب أن يستهين به المرء خصوصاً الموت اللحظي الذي يزور الأجساد يومياً، ليطمئن على الأرواح ويطمئن الأبدان، وهذا اليوم الذي يسميه الكل الأربعاء وأنا بطبيعة الحال ومن معي سميناه الثلاثاء، ليس تحريف ولكنه ترجمة لما يدون في دفتر الحضور؛ زارنا الموت اللحظي وطالت زيارته حتى أنه كاد يأخذ متاعنا ورزقنا، أحياناً لا يليق بالمرء أن يسمى الأشياء بمسمياتها، فلهذه الغاية والهدف وضع المرء أشياء وأطلق عليها إسم عيب، ولكنني أعشق أن أصفها حتى أحرر نفسي من تبعات الأسماء وأضرار الألقاب.

حظيت ومن معي ببعض الوقت لكن لم يكن كاف، فجمعنا ما تبقى من دقائق وحاولنا إحياء بعضها،



تستضيف جريدة النهج الديمقراطي لعددها 416 الرفيق محمد أجراء وهو من أطر منظمة "الي الأمام" الماركسية اللينينية، لعب دورا مهما في عملية إعادة بناء المنظمة خلال نهاية السبعينات و بداية الثمانينات. اضطر الى الدخول في سرية تامة، تحت اسم مستعار

بعد اعتقالات 1985، وسهر على استمرارية المنظمة بالداخل في ظروف جد صعبة.

عضو اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي، وعضو الكتابة بفرع الخميسات. ناشط في الحركة الأمازيغية. فلاح صغير بمنطقة تيداس.

الرأسمالي؟

لعل نظرية العلامة ابن خلدون حول الغلبة والعصبية ربما هي الأكثر قربا من تحليل كيفية نشوء دول المخزن المركزي واندثارها في تاريخ المغرب الوسيط. أما في عصرنا الحالي بعد خضوع بلاد القبائل المغربية للوباء الرأسمالي الأوربي محمولا على الدبابات وحاملات الطائرات، فالمخزن المركزي أصبح له

1 ماهي أهم المؤسسات التي تدير الشؤون الداخلية للقبائل قبل القرن العشرين؟

اشكر في البداية الطاقم المشرف على جريدة النهج الديمقراطي، في هذا الزمن الوطني الذي أصبح فيه مجرد ممارسة القول الحر، جريمة قائمة الأركان.

قبل الإجابة عن سؤاليك، أريد أن أشارك سؤالا مع قراء جريدة النهج الديمقراطي حول إشكالية القبائل والدولة في شمال إفريقيا. لماذا لم تنشئ القبائل الأمازيغية في شمال إفريقيا منذ القديم دولا ذات استمرارية تاريخية (وليس الدول الظرفية التي تظهر ونختفي) كما هو الحال عند الصينيين، واليابانيين، والفرس، والإغريق، والرومان...؟ مع العلم أن العيش داخل دولة يستلزم تنازل الأفراد والقبائل عن جزء من حرياتهم الطبيعية وقبولهم الخضوع للإرادة الجماعية التي "تمثلها" الدولة كتعاقد سياسي واجتماعي؟

أما بخصوص سؤاليك، فبغض النظر على أن القبيلة هي في حد ذاتها مؤسسة اجتماعية، فإن القبائل في شمال إفريقيا ابتكرت العديد من المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والحربية لتنظيم شؤونها. وهي التي مكنتها من أن تحمي وتحافظ على هذا المجال الذي نعلم ونعيش نحن فيه اليوم وتسميه "القبائل الطبقية" الحاكمة في عصرنا الحالي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا ومالي...

1 - مؤسسة أمغار (الرئيس بلغة عصرنا). وقد يكون أمغار لقبيلة أو أمغار لكنفدرالية تضم حلفا قبليا تأسس في ظروف سياسية معينة. (ويسمى أمغار اختار، أو أمغار نوفا)

على مستوى القبيلة يتم اختيار أمغار في جمع عام لأعضاء القبيلة. أما على مستوى كنفدرالية القبائل فيتم اختياره من طرف أمغار القبائل المشكلة للحلف. والذين يشكلون بجانبه مجلس "انفلاس" أو "اجماعن". وهو مجلس الاتحاد القبلي الذي يدير شؤون القبائل المتحدة في المجال الوظيفي. ويضمن امن الاتحاد.

2 - ازرفان. وهي القوانين العرفية التي يتم سننها من طرف "انفلاس" ويتم كتابتها على ألواح لإشهارها في الأسواق وأماكن العبادة والأضرحة. ويتم تطبيقها للفصل في المنازعات من طرف "قضاة" يتم توكيلهم من طرف المتنازعين تحت إشراف "أمغار" في محاكم تسمى "ثغورا" أو "ثعقيدين".

3 - ايكيدار. وهي مخزن للثروات والحبوب والزيوت والحلي والمجوهرات يخضع لقانون خاص تخزن فيه القبيلة كل ثروتها. لتتفرغ للترحال والرعي.

التوزيع. وهي مؤسسة يتم عبرها تجنيد أفراد القبيلة لجنه وتجميع المحاصيل الزراعية، وشق الطرق.

4 - اذوال. وهي عملية تنظيم التناوب على رعي القطيع والاعتناء به.

من الصعب الإحاطة بجميع المؤسسات التي أبدعتها القبائل لتسيير شؤونها في هذا الحيز، لسعة العمق الزمني الممتد لألاف السنين، ولسعة الامتداد الجغرافي لشمال إفريقيا.

2 ماهي طبيعة العلاقة بين المخزن المركزي والقبائل؟

ماذا نعني بالمخزن المركزي؟ المخزن المركزي الذي أنتجته القبائل المغربية (السعديون، المرابطون، المرينيون، العلويون...) قبل سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي على نمط الإنتاج القائم على الملكية المشتركة للأرض والماء والموارد الذي كان سائدا لدى القبائل في المغرب قبل تعرضه لوباء الاستعمار الغربي

بل القبائل وكنفدراليات القبائل، التي واجهت اجتياحها في كل مناطق المغرب. بعد احتلالها المغرب لجأت فرنسا فورا إلى تدمير الأسس المادية لهذه المقاومة ألا وهو نمط الإنتاج الجماعي للقبائل المغربية (ظهري نزع ملكية الغابات من القبائل صدر سنة 1919)، ثم بدأ العد العكسي لغرس نمط الإنتاج الرأسمالي من طرف المعمرين والمتعاونين معهم من المغاربة. أما أهم المتغيرات



في العلاقة بين المخزن المركزي والقبائل فبالإضافة إلى إمعان المعمر الفرنسي في تدمير البنيات الاقتصادية والسياسية والثقافية للقبائل المغربية، فإنه عمد إلى إدماج الأعيان والمتعاونين سواء من أفراد القبائل أو من المخزن المركزي في بنائه الرأسمالي الذي وطنه في المغرب (الشركات، الابناك، الإنتاج الفلاحي العصري...) مما مكنته بعد حلول موعد رحيله من إيجاد "طبقة" اجتماعية مؤهلة لدعم القبيلة التي وقع عليها اختياره لحكم المغرب.

4 كيف تنظر إلى أطروحة "المغرب الفدرالي"؟

إن وجود الدولة شرط لوجود حضارة متقدمة. وعدد الإمارات الصغيرة التي عرفها تاريخ المغرب العريق أكثر بكثير من الدول المركزية التي حكمتها، وقد أشرت في سؤالي لقراء النهج في البداية إلى هذه الإشكالية العويصة في تاريخ القبائل ونظمتها في شمال إفريقيا.

أطروحة بناء "دولة فيدرالية" لمغرب المستقبل الحر والمنعقد من ولاء الرأسمالية وسيطرة الامبرياليات العالمية، هي أطروحة ظهرت في "هوامش" المغرب المعاصر التي طحنتها سياسات نموذج الدولة اليعقوبية الفرنسية المصبوغة بلون المخزن المركزي.

الذي سبق وان قلنا انه يفكر بعقلية القبيلة المنتصرة، والنهج الديمقراطي فتح نقاشا في هذه الأطروحة التي قد تكون حلا ممكنا لإشكالية بناء دولة لكل المغاربة في المستقبل. لكن كل مستقبل يحمل ماضيه. نحن بلد متعدد جغرافيا ولغويا وثقافيا، ويتعرض لمسح هوياتي لم يشهد له تاريخنا مثيلا على مر العصور، فرض علينا من طرف الرأسمالية نموذج للتنمية متمركز على البحريين، وهمش عمق البلاد. يمكن أن يكون نظام سياسي فدرالي يشيده الفلاحون والعمال المنتصرون حلا لمعضلة بناء الدولة في المغرب.

معنى ومفهوم آخر. فهادا المنتصر الجبار الذي هبت القبائل لمقاومته "باساسبو" و"بوشفر" هو الذي أصبح يعين القبيلة التي يجب أن تسود على كل القبائل، بعد أن سلمها المغرب وهو دولة حديثة "cle en main" بمؤسساتها وقوانينها ولغتها بل حتى هويتها الوجودية.

فمن الطبيعي والحالة هذه أن تكون العلاقة بين المخزن المركزي الحديث مع القبائل هي علاقة نفي وصراع وجودي. فلكي تديم القبيلة المختارة بقائها في الحكم والغلبة، عليها أن تدمر كل القبائل الأخرى وتمحي اسمها من تاريخ المغرب، سيما وان نمط الإنتاج الرأسمالي والحضارة الغربية مكنتها من أدوات للحكم كالأحزاب والبرلمان والنقابات، ومؤسسات للأمن والجيش، تسلح من معامل السلاح الغربية وتدريب في جامعاته.

3 ماهي أهم التغيرات التي ادخلها الاستعمار في العلاقة بين الدولة والقبائل؟

لنبدأ من البداية. دخول الدول الاستعمارية الأوروبية لاحتلال المغرب بدا في شكله "القانوني" باتفاقية الحماية. حماية من؟ ضد من؟

منذ احتلال الجزائر سنة 1830 بدأت الدول الأوروبية تتفاوض حول مصير المغرب وعقدت مؤتمرات عديدة، بما فيها مؤتمرات حضرها ممثلو المخزن المركزي. في بداية القرن الماضي "توافقوا" على أن يكون استعمار المغرب من نصيب فرنسا واسبانيا، إلا أن أهل وأصحاب البلاد الشرعيين رفضوا ذلك، حيث هبت كنفدراليات القبائل للدفاع عن وطنها في كل مناطق البلاد. ففي الوقت الذي وقع سلطان المخزن المركزي علي صكوك تسليم بلاد المغرب للأجانب، وجدت فرنسا واسبانيا أمامهما مقاومات عنيفة ويطولية دامت ثلاث قرن، لجأت فرنسا إلى ما سمته بسياسة "التهديئة" بعد أن اقتنعت بالرصاصة بان الذي يملك المغرب ليس هو سلطان فاس الذي سلمها معاهدة الحماية

من وحي الأحداث

هذا ليس الا قمة جبل

الجليد

التيبي الحبيب

في الآونة الاخيرة اعتمد الخطاب الرسمي على ترويج بعض الافكار من اجل تضييق او تسويق فشل الاختيارات الاساسية للدولة والتي قزمها بالكلام فقط عن فشل النموذج التنموي ومن هذه الافكار الرائجة انعدام الثقة او ازمة الثقة. ورد هذا الكلام في تقرير لجنة بنموسى وفي الندوة الدورية التي يقوم بها والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف جواهرى.

لجنة بنموسى تتكلم عن فقدان الثقة بين الشعب والحكومة ووالي بنك المغرب يذهب بعيدا ليرجع مسؤولية ازمة الثقة في فقدان الشعب الثقة في الاحزاب السياسية واللجوء في مطالبه الشاذة والضادة الى الملك باعتباره الملجأ الوحيد الذي يتوجه اليه المغاربة في الخارج والداخل.

اصبح موضوع ازمة الثقة عند النظام معطى بنيوي يتعامل معه كمسألة غير قابلة للضد كما يقول الرياضياتيون. انها تتويج لسياسة قديمة شكلت جوهر بناء الدولة الحديثة بالمغرب حتى تحافظ على طبيعة الدولة المخزنية العتيقة. فالمستجدات السياسية كانت تلزم نفس هذه الدولة الى التعايش مع التعبيرات السياسية للطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى لكن الطبقة السائدة والتي تشكلت تحت كنف الاستعمار كانت لا تتنق في تلك الطبقات والفئات الاجتماعية. ترجم عدم الثقة هذا في تسخير تلك التعبيرات السياسية عبر دمجها في سياسات المخزن وتوظيفها حسب فواتها وضعفها. فمن تقوى اجهزت عليه عبر التتريك حتى تقزمه ومن ضعف اغذقت عليه من الربيع حتى يتقوى ويجلب له بعضا من القواعد وهكذا دواليك.

الثابت في كل هذه السياسات هة تحكم الدولة في المعطيات ومجريات الحياة السياسية وتقوية لجمعة الكتلة الطبقية السائدة والمتغير هو تفتيت القوى السياسية وزرع الفرقة فيها وتشويه صورتها عند الجمهور وتقديمها كاحزاب تجري وراء مصالحها السياسية وان كل اولاد عبد الواحد واحد وان ضامن الوحدة والامن والاستقرار هو المخزن.

في العقود الاخيرة تم تعميم هذه السياسة التفتيتية والتشتيت الى كافة الميادين والمجالات الاجتماعية؛ هكذا لم يسلم المجال النقابي فاطلقت الدولة يد الاجهزة لتفريق الصفوف ونشر العداء بين مكونات العمل النقابي وتحقق لها هدفان مرتبطان اولهما ضعف التنقيب الذي لا يتجاوز نسبة 6% وثانيهما خلق اكثر من 20 نقابة والعشرات من التنسيقيات باتت تمزق جسم الطبقة العاملة كما تم الاجهاز على ما يسمى بالمجتمع المدني وتم خلق عشرات الالاف من الجمعيات وتم اغراقها بالتمويل لشراء الولاء وخلق "الميليشيات" النائمة.

هذه السياسة هي التي وصلت الى مرحلها الاخيرة وباتت فيها المؤسسة الملكية هي الفاعل الوحيد في الوضع العام ولذلك نراها تقوم بالعديد من المبادرات السياسية والاجتماعية كانت تتحاشاها في السابق.

مصر / إثيوبيا: نزاع بموازين قوة حديثة

مصطفى خياطي

الآن إلا على ضمان حصة 55 مليار متر مكعب من المياه. ظاهريا إثيوبيا لم تأبه لهذه التحركات لأنها تعلم أن موازين القوة السياسية تغيرت خلال نصف قرن الماضي، إذ لم تعد مصر تلك القوة الإفريقية المهابة الجانب، وهي حقيقة تدركها مصر نفسها حيث أنها تشاهد أوراق قوتها تتهاوى في مياه النيل وملفها الحقوقي مثقل بالانتهاكات الجسيمة (إعدامات واعتقالات وقمع الحريات)، ولا تجد من ورقة تلعب بها إلا تلك المتعلقة بتاريخ نفوذها وسطوتها على حوض النيل في زمن كانت مسنودة ببريطانيا الاستعمارية ليس من أجل تقويتها لذاتها ولكن تسخيرا لها كدركي في المنطقة للسهر على أطماعها الاستعمارية والتوسعية وضمانا لاستدامة استغلالها للمعادن والثروات التي تزخر بها المنطقة.



الدول المعنية (مصر- السودان - إثيوبيا) موقفها من انصياعها وخدمة إحدى الامبرياليات ومدى خضوعها لإملاءات الدوائر المالية الامبريالية. أمام كل هذا يطرح السؤال الأولي: هل تستطيع مصر خوض حرب مياه في الوقت الراهن؟ وما هي الجذور التاريخية للنزاع؟

في حركة وصفت بالتمهيد لتحرك عسكري، أمضت مصر على يد رئيس أركان جيشها أربع اتفاقات عسكرية مع كل من السودان و كينيا و بورندي وأوغندا. ويرى المتتبعون أن هذه الاتفاقات تحيل جغرافيا على خريطة إحصاءة إيثيوبيا قبل تهديدها بعمل عدواني. فيما يرى البعض أن هذه الحركة ما هي إلا رسالة من مصر تحيل المؤرخ المعاصر على الاحتقان الذي عاشه حوض النيل قبل قرن ونصف تحت لواء الامبراطورية المصرية المحررة آنذاك من الحكم العثماني..بينما لا تصارع

رفضت الخارجية الإثيوبية، من خلال بيان أصدرته، قرارات جامعة الدول العربية بخصوص سد النهضة الذي اقترب موعد ملئه الثاني في يوليوز 2021. وفي الوقت الذي تحاول مصر تسخير علاقاتها مع أمريكا للضغط على المجتمع الدولي لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، يكون ملزما لأطراف الأزمة وناقضا للاتفاقات السابقة منذ 2015 (وقد سبق و أشرنا له في أعداد سابقة على هذه الصفحة)، في الوقت ذاته تذهب إثيوبيا إلى إبقاء الملف داخل أروقة الاتحاد الإفريقي وتحت إشرافه ضرورة إجراء مفاوضات ثلاثية مباشرة. ولطالما هددت مصر بالخيار العسكري للحفاظ على ما تعتبره أمنها القومي المائي، لكنها سرعان ما تبدي ترددها بسبب غموض الإدارة الأمريكية الغارقة في حربها الاقتصادية مع الصين و روسيا وانشغالها بتعنت إيران في الملف النووي، وورطتها داخل العراق وسوريا وأفغانستان، بالإضافة إلى مشاكلها الداخلية ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والتي تهدد بالانفجار الشعبي في كل لحظة بسبب انكشاف تناقضات رأسماليتها وبدء العد العكسي للانهايار اللوشيك.

وأمام سياسة الأمر الواقع التي تفرضها إثيوبيا على الأرض وفي موقع المنشأة المائية، وما يرافق هذا العزم من تصريحات وتصريحات مضادة، وحرب إعلامية موازية، إذ تستمد كل دولة من

لمحة تاريخية حول النزاع

في قطع مياه النيل عنها بمثابة تقزيم لوجودها الإفريقي كدولة تعتبر نفسها أو تطمح أن تكون قوة إقليمية، فيما ترى إثيوبيا أن مشروع سد النهضة هو الجسر لنهوضها الاقتصادي وتوء مكانة بارزة في إفريقيا. مصر الآن تخشى أن يكون مصير حربها مع إثيوبيا كمصير حرب الخديوي حيث الإفلاس بسبب المديونية الباهظة. أما من جانب آخر فإن إثيوبيا تسعى الآن إلى إسقاط اتفاقية 1902 التي أبرمها ملك الحبشة والتي تقضي بعدم تشييد أي سد على النيل الأزرق.

الآن تبدلت المعطيات وتغيرت موازين القوة ودخلت قوى امبريالية واستعمارية أخرى على خط الأزمة، والملف مفتوح على كل الاحتمالات.

على تأمين الأمن المائي لدولة تعتمد على الزراعة والفلحة، فنجح في ضم دارفور غرب السودان وبسط سيطرته على كل الموانئ المطلة على البحر الأحمر وصولا إلى جنوب السودان وأوغندا وتنزانيا، وبذلك سيطرت مصر على النيل من المنبع إلى المصب، مما شكل حصارا خانقا للحبشة التي لجأ ملكها (تيودو الثاني) إلى طلب الحماية من بريطانيا... الشيء الذي لم يتم وتلته وقائع دموية عمقت الكراهية بين الدولتين واستمرت المناوشات الاستنزافية إلى أن اندلعت الحرب في 1875/1876 انهزمت فيها الجيوش المصرية...

والآن وفي 2021، لاتزال معضلة حقوق كل طرف في نهر النيل تشوبها تعقيدات عميقة، حيث أن مصر ترى

لطالما شكلت الحبشة عقبة كبرى عصية على الاختراق من طرف القوى الاستعمارية خلال العصر الحديث (القرن 19)، وللتصدي لأطماع الامبراطورية المصرية على عهد الخديوي سنة 1863، طلب إمبراطور الحبشة الدعم والمساندة العسكرية من بريطانيا مقابل إقامة مملكة مسيحية للتصدي للمد الإسلامي الذي صورته ممثلا في صعود محمد علي حاكما بعد جلاء الدولة العثمانية، حيث كان الجنوب مصدر انشغال الحاكم الجديد؛ فبالإضافة للمعادن، شكلت السيطرة على الحبشة ومنابع النيل الأزرق والقرن الإفريقي ضمانا استراتيجيا لتأمين بقاء واستمرارية الدولة المصرية. وبعد تولي الخديوي الحكم بعد محمد علي، انصرف إلى التركيز